

Distr.
GENERAL

E/1998/21
4 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك، ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل التنسيق والبرنامجية ومسائل أخرى: تقريراً هيئتي التنسيق

التقرير الاستعراضي السنوي للجنة التنسيق
الإدارية عن عام ١٩٩٧

موجز

هذا التقرير يوفر استعراضاً عاماً لمسائل التنسيق التي عالجتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٧، والتي يجري حالياً عرضها على الهيئات الحكومية الدولية.

ويبرز الجزء الأول من التقرير مسألة الإصلاح، والتي كانت سمة رئيسية في تجربة كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة خلال العام والتي ترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة لأعمال لجنة التنسيق الإدارية. وترد أيضاً في الجزء الأول الإجراءات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية الرئيسية من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقييم أعمال الفرق العاملة الثلاث المنشأة لذلك الغرض، وكذلك الأعمال المشتركة بين الوكالات المضطلع بها فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويعالج هذا الجزء أيضاً عدداً من القضايا الأخرى التي كان هناك تعاون كبير بشأنها فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويحتوي الجزء الثاني على مخطط موجز لبرنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٨.

الصفحة	الفقرات	
٤	٨- ١	مقدمة
		<u>الجزء الأول - مسائل التنسيق التي عالجتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٧ والتي عرضت على الهيئات الحكومية الدولية</u>
٦	١٦- ٩	أولا - إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها
		ثانيا - التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية
٨	١٧-٤١	ألف - الفرق العاملة المشتركة بين الوكالات
٨	١٧-٣٠	باء - التوصل الشامل لخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية .
١٢	٣١-٣٣	جيم - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومتابعتها
١٢	٣٤-٣٩	دال - الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستعراض السنوات الخمس لإعلان وبرنامج عمل فيينا
١٤	٤٠-٤١	ثالثا - العلاقات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني بما فيه القطاع الخاص
١٤	٤٦-٤٥	رابعا - بناء السلم في حالات الأزمات
١٥	٤٦-٥٢	خامسا - الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا
١٧	٥٣-٥٤	سادسا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
١٧	٥٥-٥٦	سابعا - المساعدة المقدمة إلى البلدان المستندة إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة
١٨	٥٧-٥٩	ثامنا - مسائل أخرى
١٩	٦٠-٦٥	ألف - متابعة دراسة غراسا ماتشل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال
١٩	٦٠-٦٣	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
	باء - برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية المشتركة المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٦٤-٦٥ ١٩
	تاسعا - المسائل الإدارية ٦٦-٦٩ ٢٠
	ألف - أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة ٦٦-٦٨ ٢٠
	باء - شروط الخدمة وتطبيق مبدأ نوبلمير ٦٩ ٢١
	الجزء الثاني - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٨ ٧٠-٧٦ ٢١

المرفقات

٢٣	الأول - مقتطفات من بيان الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٨	الثاني - بيان صادر عن لجنة التنسيق الإدارية بشأن جعل الخدمات
٣٨	الثالث - بيان لجنة التنسيق الإدارية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية
٤٧	الرابع - بيان لجنة التنسيق الإدارية عن أمن الموظفين
٤٩	الخامس - بيان من لجنة التنسيق الإدارية بشأن شروط الخدمة وتطبيق مبدأ نوبلمير

مقدمة

١ - كان عام ١٩٩٧ عام تحول وإصلاح بالنسبة لكثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. فمباشرة الأمين العام الحالي لمهام منصبه في بداية السنة أتى بقيادة جديدة للجنة التنسيق الإدارية. وأيضاً خلال العام، انتخب خمسة رؤساء تنفيذيين في خمس وكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، هي، منظمة الطيران المدني الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٢ - وما برح الإصلاح يشكل عنصراً رئيسياً في تجربة الكثير من المنظمات. ففي الأمم المتحدة، تضمنت عمية الإصلاح التي بدأها الأمين العام مرحلتين. وقد حددت المرحلة الأولى (المسار الأول)، في آذار/ مارس، التدابير الأولية التي يمكن تنفيذها في حدود سلطة الأمين العام نفسه. ثم أصدرت بعد ذلك في تموز/يوليه مجموعة أكثر شمولاً من الإصلاحات (المسار الثاني). وهذه التدابير الإصلاحية بالصيغة التي بتت فيها الجمعية العامة (القراران ١٢/٥٢ ألف وباء)، قد بدأت بالفعل في خلق شكل جديد مختلف إلى حد كبير للأسلوب الذي تنفذ به الأعمال داخل المنظمة وللطريقة التي ترتبط بها الأمم المتحدة بباقي المنظومة.

٣ - والإصلاحات التي تمر بها الأمم المتحدة، إلى جانب العمليات الإصلاحية الجارية في مؤسسات المنظومة، تترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة لأعمال لجنة التنسيق الإدارية، التي تضطلع، بدورها، بجهد مجدّد لزيادة التعاون ووحدة الهدف وترباط الإجراءات داخل المنظومة، مما يمكنها من أن تكون أداة أكثر فعالية بالنسبة لمعالجة التحديات الناشئة عن التغير السريع في البيئة العالمية والاستجابة له.

٤ - ويجري تناول هذه التطورات والآثار المترتبة عليها بالنسبة للمنظومة ككل في الجزء الأول من هذا التقرير. ويوفر الجزء الأول أيضاً استعراضاً عاماً واسع النطاق للمسائل الأخرى التي عالجتها اللجنة خلال العام وهي استعراضها للتقدم المحرز في المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات العالمية؛ وتحقيق التوصل الشامل لخدمات الاتصال والإعلام الأساسية؛ والأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأعمال المتابعة المتصلة بها؛ والأعمال التحضيرية المشتركة بين الوكالات للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستعراض السنوات الخمس لإعلان وبرنامج عمل فيينا؛ والصلة بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني؛ وبناء السلم في حالات الأزمات؛ والتقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن أفريقيا.

٥ - وإضافة إلى ذلك يشمل الجزء الأول من التقرير الأعمال التحضيرية المشتركة بين الوكالات لاستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع

بها منظومة الأمم المتحدة، ومعلومات مستكملة بشأن التدابير المتخذة من جانب المنظومة لمساعدة البلدان المستندة إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يشمل أيضا أعمال المتابعة لدراسة غراسا ماشيل بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال واستجابة منظومة الأمم المتحدة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٦ - وفيما يتعلق بالمسائل الإدارية، يشمل الجزء الأول الإجراءات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز سلامة وأمن موظفي منظومة الأمم المتحدة في الميدان، وتوصياتها المتصلة بشروط الخدمة في منظومة الأمم المتحدة.

٧ - ويوفر الجزء الثاني من التقرير مخطط موجز للمجالات الرئيسية لبرنامج عمل اللجنة لعام ١٩٩٨.

* * *

٨ - وفي بيان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨، وفر الأمين العام استعراضا عاما لأعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٧ وتقييمه للدور المتغير للجنة وللصلاحيات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا البيان يمكن أن ينظر إليه على أنه تصدير من الأمين العام لهذا التقرير. وترد أدناه في المرفق الأول مقتطفات من هذا البيان.

الجزء الأول - مسائل التنسيق التي عالجتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٧ والتي عرضت على الهيئات الحكومية الدولية

أولا - إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها

٩ - خلال عام ١٩٩٧، اضطلع الأمين العام بمبادرة رئيسية لإعادة تشكيل المنظمة لتمكينها من القيام بشكل أكثر فعالية بمجابهة التحديات والمطالب المتزايدة الموضوعية على كاهلها، وإعدادها للقرن الحادي والعشرين. وكان أحد العناصر الرئيسية لهذه العملية هو بناء هياكل قيادية وإدارية جديدة للمنظمة ككل، بما في ذلك برامجها وصناديقها، مما يزيد من مساهمتها في الجهد الشامل الرامي إلى تعزيز زيادة وحدة الهدف داخل النطاق الأعم لمنظومة الأمم المتحدة. وقد وفرت هذه المبادرة الإطار الذي قامت في حدوده لجنة التنسيق الإدارية خلال العام بالنظر في المسائل المتصلة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها، مسترشدة بالبيان المشترك بشأن الإصلاح، الذي اعتمدته لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (E/1997/54، المرفق الأول).

١٠ - وقد أولت لجنة التنسيق الإدارية اهتماما كبيرا إلى الآثار المترتبة بالنسبة للمنظومة على إنشاء لجان تنفيذية داخل الأمم المتحدة ذاتها، على صعيد الأمانات، في المجالات الأساسية الأربعة وهي السلام والأمن؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعاون الإنمائي؛ والشؤون الإنسانية؛ مع معالجة مجال حقوق الإنسان بوصفه مجالا أساسيا خامسا، فضلا عن كونه مسألة شاملة لجميع القطاعات. وقد نظر إلى ذلك بوصفه مساهمة هامة في ترابط إجراءات المنظومة ككل. وكان من التدابير الهامة الأخرى من وجهة النظر هذه ضم المهام الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة في إدارة واحدة وهو ما حدث بشكل متواز مع توحيد مرافق توفير الخدمات التقنية للأمانات بالنسبة للهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة. وشملت التدابير الأخرى ذات الصلة إعادة توجيه أنشطة الإعلام، وتنسيق وتوحيد الخدمات الإدارية والمالية وخدمات شؤون الموظفين والمشتريات للأمم المتحدة وتخفيض مستوى الوثائق الذي اقترن بتخفيض في مستويات الميزانية وعدد الموظفين عموما.

١١ - وعالجت المرحلة الثانية من إصلاح الأمم المتحدة مجموعة أكثر تنوعا من المسائل التي تطلب الكثير منها إجراءات حكومية دولية ووردت في تقرير شامل للأمين العام معنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950 و Add.1-7)، الذي أدى إلى اتخاذ الجمعية للقرارين ١٢/٥٢ ألف وباء. ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية مع التقدير أنه لدى وضع برنامج لإصلاح الأمم المتحدة ذاتها، استرشد الأمين العام بمفهوم واضح لدور المنظمة في النطاق الأعم لمنظومة الأمم المتحدة، وعالج مستقبل المنظمة في نطاق رؤية أكبر لمستقبل المنظومة ككل.

١٢ - وواصلت المؤسسات الأخرى داخل المنظومة السعي إلى تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى. تؤدي حاليا إلى إعادة توجيه البرامج وزيادة فعالية العمليات، وتغييرات وتحسينات كبيرة في أدائها.

١٣ - ولدى استعراض هذه العمليات، اعتبرت لجنة التنسيق الإدارية أن هناك مرحلة جديدة من الإصلاح على نطاق المنظومة يجري تنفيذها بالفعل وأن هذه العمليات لها أثر كبير متزايد على الأهمية العامة للمنظومة ومدى قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الدولية المتغيرة، فضلاً عن أثرها على صورة المنظومة ككل. وسلمت اللجنة بأهمية تبادل الخطط والمعلومات بشأن هذه العمليات بشكل متواصل. وهدف ذلك، على الصعيد الإداري والاستراتيجي، هو ضمان أن تكون هذه العمليات متعاضدة، وأن تحدد الآثار بالنسبة للمنظمات الأخرى وتؤخذ في الاعتبار، وأن تضيء الصفة المؤسسية على أفضل الممارسات ويجري الاعتماد عليها على نطاق المنظومة. وهذا الهدف له أهمية حاسمة فيما يتعلق بالإجراءات الجارية لاستعراض بيانات البعثات، وإعادة توجيه السياسات والأولويات البرنامجية.

١٤ - واتفقت لجنة التنسيق الإدارية على أن النهج المتصلة بالتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات ينبغي أن تبنى على جهد مجدّد لزيادة تفاصيل الأهداف المشتركة المتصلة بالسياسات العامة والسعي إلى الاستفادة من جميع فرص التعاون البرنامجي، وعلى تجميع القدرات والموارد بشكل فعال في جميع أنحاء المنظومة، على صعيد المقر والصعيد الميداني على حد سواء. وينبغي لهذا الجهد أن يركز على نهج جديد وأكثر شمولاً إزاء مفهوم الأمن، يستوعب بشكل تام عناصره الاقتصادية والاجتماعية. وفي نطاق هذا المفهوم، ينبغي أن يحدد تقدير واضح لمساهمة وقدرات كل منظمة كأساس لمزيد من ترشيد تقسيم العمل داخل المنظومة وتعزيز أثرها الشامل.

١٥ - والقضايا الأخرى الشاملة لجميع مؤسسات المنظومة والتي رأت لجنة التنسيق الإدارية أنها تحتاج إلى اهتمام مشترك لدى السعي إلى تنفيذ هذه العمليات الإصلاحية شملت مسألة الصلات مع المجتمع المدني، وتبادل الخبرات على الصعيد المشترك بين الوكالات بشأن التعاون مع القطاع الخاص؛ والتحسينات الإدارية في النظام الموحد للأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بأوجه عدم المرونة القائمة في السياسات العامة والممارسات المتصلة بشؤون الموظفين؛ والحاجة إلى كفالة أن يقابل البرامج الجديدة موارد كافية.

١٦ - وكجزء من الجهد الرامي إلى تحسين تبادل المعلومات ونشرها على نطاق المنظومة، سيصدر منشور تحت رعاية لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٨ يلخص المواضيع المشتركة التي تركز عليها عمليات الإصلاح الجارية في المنظومة.

ثانيا - التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية

ألف - الفرق العاملة المشتركة بين الوكالات

١٧ - طوال السنتين الماضيتين، سعت لجنة التنسيق الإدارية إلى وضع نهج منسق لمتابعة المؤتمرات العالمية المعقودة خلال التسعينات^(١) بغية تعزيز التنفيذ المستدام والمتكامل، على الصعيد القطري، للتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة النابعة من تلك المؤتمرات. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، واعتمادا على تجربة الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المنشأة من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أنشأت لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ثلاث فرق عاملة مخصصة مواضيعية^(٢) وإضافة إلى ذلك، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٦ للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بهدف معالجة جميع نواحي تنفيذ منهاج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة فضلا عن التوصيات المتصلة باختلاف نوع الجنس النابعة من المؤتمرات الدولية الأخرى.

١٨ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تولي لجنة التنسيق الإدارية اهتماما كبيرا منذ عام ١٩٩٤ لمتابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا وتنفيذهما على نطاق المنظومة. وتمشيا مع أحكام ذلك البرنامج، وفرت الإرشاد وحددت الخطوات اللازمة لتعزيز إدماج حقوق الإنسان في جميع الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة، بما في ذلك المنفذة على الصعيد القطري، ودعت إلى التعاون الوثيق بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

(١) مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل (١٩٩٠)، المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع (١٩٩٠)، مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا (١٩٩٠)، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، المؤتمر الدولي المعني بالتغذية (١٩٩٢)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)، المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية (١٩٩٤)، المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥)، الدورة المستأنفة الخمسون للجمعية العامة للنظر في الإدارة العامة والتنمية (١٩٩٦)، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (١٩٩٦)، مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية (١٩٩٦) والدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (١٩٩٦).

(٢) الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، برئاسة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة الكاملة وكسب سبل المعيشة المستدامة، برئاسة منظمة العمل الدولية؛ والفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، برئاسة البنك الدولي.

ومؤسسات المنظومة. ولتحقيق هذه الغاية، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خلال العام مشاورات مشتركة بين الوكالات ركزت على الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى الخمسين لإصدار الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان واستعراض السنوات الخمس في عام ١٩٩٨ لتنفيذ برنامج عمل فيينا (انظر الفقرتين ٤٠ و ٤١ أدناه)، كما أنها تشترك بشكل فعلي في اللجنة الاستشارية للمسائل البرنامجية والتنفيذية. وقد ادمجت اعتبارات حقوق الإنسان بوصفها مسائل تشمل كل القطاعات في أعمال الفرق العاملة الثلاث المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية جميعها.

١٩ - وفيما يتعلق بالترتيبات المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية، أيدت لجنة التنسيق الإدارية ترتيبات الربط الشبكي المحددة بشأن التنمية الريفية والأمن الغذائي (التي حلت محل اللجنة الفرعية السابقة المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية)، بغية كفاءة زيادة الفعالية بالنسبة للتكاليف إلى الحد الأقصى، وإيلاء الاهتمام على الصعيد القطري، وتحقيق المرونة، والكفاءة، وتكون الشبكة من آلية تنسيق غير رسمية ذات طبقتين تتألف على الصعيد القطري من مجموعات مواضيعية للتنمية الريفية والأمن الغذائي في نطاق نظام المنسق المقيم وتتألف على صعيد المقر، من شبكة من المنظمات المهمة، بما فيها جهات غير تابعة للأمم المتحدة، وبخاصة منظمات المجتمع المدني، لمساندة مجموعات الصعيد القطري وتعزيز النهج المشتركة. ويجري وضع نهج مماثلة فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٢٠ - وقد كررت لجنة التنسيق الإدارية تأكيد أهمية التعاون فيما بين الوكالات في المتابعة المتصلة بالمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما.

٢١ - وعندما أنجزت الفرق العاملة المهام الموكولة إليها بوصفها آليات مخصصة محددة بزمان معين، أوقف نشاطها وقامت لجنة التنسيق الإدارية بتقييم أعمالها. وعند الاضطلاع بذلك الاستعراض، سعت اللجنة إلى أن تكفل متابعة فعلية على الصعيد القطري لأعمال الفرق العاملة، وكذلك في أجهزة لجنة التنسيق الإدارية، وأيضا أن تزيد إلى أقصى حد الدعم الذي توفره إلى استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة تعقد في أيار/ مايو ١٩٩٨، للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية.

٢٢ - وقد شكلت الأعمال المشتركة بين الوكالات التي اضطلعت بها لجنة التنسيق الإدارية من خلال الفرق العاملة جهدا على نطاق المنظومة لم يسبق له مثيل في توفير الدعم المتكامل المنسق الانتاجي للحكومات في متابعة البرامج العالمية النابعة من المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا. ولدى وضع إطار فعال لتعزيز أعمال المتابعة المتكاملة، استخدمت الفرق العاملة عددا من الطرق المبتكرة في أعمالها، من قبيل تسمية وكالات رائدة، واستعمال الاستعراضات القطرية، ووضع المواد الإعلامية والمذكرات الإرشادية، وتحديد أفضل الممارسات لنشرها على الصعيد القطري، وتنظيم الحلقات الدراسية القطرية. وقد تبين أنها بهذه الصورة تشكل أدوات فعالة لتحسين التفاعل بين الجهود المشتركة بين الوكالات على صعيد المقر والتنسيق على الصعيد القطري.

٢٣ - وستقاس فاعلية أعمال الفرق العاملة في نهاية الأمر بالمدى الذي تصل إليه المنظومة في الاضطلاع بالأنشطة التعاونية وزيادتها وتعزيز أثرها في مساعدة البلدان على القيام بشكل مستدام وشامل بتنفيذ الالتزامات المتصلة بالسياسات العامة التي تعهدت بها في المؤتمرات العالمية. وتتجاوز المساهمة التي قدمتها الفرق العاملة في هذا الخصوص النواتج المحددة التي ولدتها.

٢٤ - وقد أفضى الإحساس القوي بالالتزام والتعاون الذي نشأ فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشتركة في الفرق العاملة إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى استمرار الحوار فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، وكذلك بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية، لكي يتسنى تحقيق أهداف المؤتمرات. وتوفر التوصيات التي قدمتها الفرق العاملة بالنسبة للإجراءات المقبلة، فضلا عن الدروس المستفادة من تجربتها، أساسا قويا لاستمرار الجهود الرامية إلى حشد دعم منظومة الأمم المتحدة للمتابعة المنسقة للمؤتمرات.

٢٥ - وكانت مؤسسات بريتون وودز من الجهات الرئيسية المشتركة في أعمال الفرق العاملة. وقد ساهمت بشكل فعلي في وضع النهج المشتركة المتصلة بترجمة التوصيات النمطية للمؤتمرات إلى توجيهات تنفيذية، مع التركيز على الصعيد القطري. وساهمت مشاركتها في هذه العملية أيضا في تحقيق فهم أفضل بين هذه المؤسسات وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات المتصلة بدعم البرامج الإنمائية على الصعيد القطري على نحو فعال.

٢٦ - واتفقت لجنة التنسيق الإدارية على أن الجهود الرامية إلى تعزيز المتابعة المتكاملة والمنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة ينبغي أن يضطلع بها وأن تعالج فعليا في السياق الأعم لإصلاح منظومة الأمم المتحدة ولجهود المنظومة لتعزيز قدرتها على تحقيق تقدم البرامج العالمية بشكل مترابط وفعال. وفي السياق نفسه، أكدت لجنة التنسيق الإدارية الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز أهداف المؤتمرات على الصعيدين الوطني والدولي والحاجة إلى اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشكل تام على أوجه القوة للمجتمع المدني ودوره في عملية الدعوة وموارده.

٢٧ - وفي المستقبل القريب، سيكون التحدي الذي يواجه كل مؤسسة من مؤسسات المنظومة فضلا عن المنظومة ككل، هو الاحتفاظ، بالتعاون مع الحكومات، بالزخم الذي أوجدته أعمال الفرق العاملة بغية توفير دعم مستدام للبلدان بما في ذلك من خلال نظام المنسق المقيم، في ترجمة نتائج المؤتمرات إلى سياسات عامة وبرامج وطنية ملموسة. وفي هذا السياق، كررت لجنة التنسيق الإدارية تأكيد أن التنمية المستدامة توفر إطارا عريضا لإرشاد الأعمال الجارية للمنظومة، وأبرزت أهمية إدماج المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والبيئة واختلاف نوع الجنس والسكان والأطفال في الأنشطة الرئيسية، والارتفاع على الوجه الأمثل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وشددت اللجنة أيضا على أن الغاية المتمثلة في القضاء على الفقر، على النحو الذي أكدته من جديد جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، ما زالت تشكل التزاما أساسيا للمنظومة.

٢٨ - وطلبت لجنة التنسيق الإدارية من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تستغل بشكل تام آليات وأطر الصعيد الوطني المنفذة بالفعل أو التي يجري وضعها بالتعاون مع البلدان (مذكرة الاستراتيجية القطرية وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، بما في ذلك تنسيق هذه الآليات والأطر مع كل من مبادرات وكالات منظومة الأمم المتحدة التي لا تشملها هذه الأطر، وذلك لدعم وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية تستند إلى الأولويات الوطنية، لتنفيذ نتائج المؤتمرات بشكل متكامل. ولدى تنفيذ ذلك، أوصت لجنة التنسيق الإدارية باستغلال نتائج أعمال فرق العمل الثلاثة المشتركة بين الوكالات إلى أقصى حد، بما في ذلك الدروس المستفادة فضلاً عن نتائج أعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين كل في مجال مسؤولياتها.

٢٩ - وفي نطاق أجهزة لجنة التنسيق الإدارية ذاتها، قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكلية موظفي الأمم المتحدة، بتنظيم حلقة عمل مشتركة بين الوكالات عن المتابعة على الصعيد الميداني للمؤتمرات العالمية وذلك في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، إيطاليا. وجمعت حلقة العمل بين مشتركين رئيسيين من المكاتب الميدانية والوكالات الرائدة للفرق العاملة، والأمانات الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية المسؤولة عن متابعة المؤتمرات. وفي حلقة العمل، وضع مزيد من الإرشاد بالنسبة للمتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية على الصعيد الميداني، ولا سيما بالنسبة لنظام المنسق المقيم. وحددت حلقة العمل إجراءات للمتابعة فيما يتعلق بتعزيز الحوار فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومع الحكومات على الصعيد القطري، ووضع تفاصيل الأطر المشتركة لبرامج منظومة الأمم المتحدة، وإدماج المسائل المتصلة باختلاف نوع الجنس وكذلك حقوق الإنسان في أوجه النشاط الرئيسية، وبناء تحالفات مع المجتمع المدني، وتحسين الإبلاغ والأطر التحليلية والإحصاءات والمؤشرات وزيادة تكاملها. وأحيلت نواتج حلقة العمل، بعد أن راجعتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية إلى المنسقين المقيمين والممثلين القطريين لجميع مؤسسات المنظومة.

٣٠ - وأصدرت لجنة التنسيق الإدارية توجيهات إلى أجهزتها الفرعية، ولا سيما اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بتعديل أساليب عملها، والاعتماد على التجربة المستمدة من أعمال الفرق العاملة، واستعراض برامج عملها بحيث تعطي أولوية للقيام، ولا سيما على الصعيد القطري، بتعزيز التنفيذ الفعال لتوصيات الفرق العاملة ولدى تنفيذ ذلك، إقامة مزيد من التعاون وتعزيز الحوار والتفاعل فيما بينها. وفي السياق ذاته، أكدت اللجنة على ضرورة تعزيز الأعمال العادية والأعمال المتصلة بالسياسات العامة ووضع البرامج التي تضطلع بها المنظومة، والتي يمكن أن تساند وتدعم تنفيذ أهداف المؤتمرات العالمية.

باء - التوصل الشامل لخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية

٣١ - وكجزء من الجهود التي تبذلها لجنة التنسيق الإدارية لتعزيز المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بدئ في عام ١٩٩٦ مشروع مشترك بين الوكالات بشأن التوصل الشامل لخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية، وذلك مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بوصفه وكالة رائدة. وصُمم المشروع ليدعم أعمال الفرق العاملة المشتركة بين الوكالات المشتغلة بتعزيز المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، فضلا عن غير ذلك من المبادرات المنفذة على نطاق المنظومة من قبيل مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا.

٣٢ - وبعد إنجاز المشروع المشترك بين الوكالات بشأن التوصل الشامل لخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية، اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بيانا (انظر المرفق الثاني أدناه) شكل الأساس لنهج استراتيجي منظم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة المعلومات فيما بين مؤسسات المنظومة. وقد عرض الأمين العام البيان على الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، التي أحاطت علما به (المقرر ٤٥١/٥٢). وقدم الرؤساء التنفيذيون الآخرون لمنظمات الأمم المتحدة بيان لجنة التنسيق الإدارية إلى هيئات الإدارة الخاصة بوكالاتهم، أو هم يقومون بتقديمه حاليا. وهذا هو أحد المجالات التي سيكون فيها الدعم على الصعيد الحكومي الدولي قيما للغاية في السعي إلى تعجيل التقدم، نظرا للإمكانات الكبيرة التي يمكن أن يتيحها توصل الحكومات لخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية بالنسبة للتنمية المستدامة ذات المغزى.

٣٣ - وقد وافقت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي يعينها الأمر بشكل مباشر الى أقصى حد على التعاون مع الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في تنفيذ مشاريع تجريبية في المجالات التي حددتها لجنة التنسيق الإدارية، فضلا عن العمل جنبا الى جنب في تطوير المفهوم الناشئ. الذي أبرزه البيان، والمتمثل في وضع حق للاتصال في سياق التوصل الشامل لخدمات الاتصال والمعلومات الأساسية.

جيم - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومتابعتها

٣٤ - في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، استعرضت الجمعية العامة التقدم الذي يجري إحرازه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأحالت لجنة التنسيق الإدارية بيانا إلى الدورة الاستثنائية، أكدت فيه أن التنمية المستدامة توفر إطارا شاملا لكافة أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (انظر المرفق الثالث أدناه).

٣٥ - وفيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية انتهت الجمعية إلى أنه بالرغم من تحقيق إنجازات كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. ودعت الجمعية إلى حشد مزيد من الإرادة السياسية للتعجيل بإحراز تقدم نحو

تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وقد ساعد اعتماد الجمعية لبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (القرار د إ - ٢/١٩) على تعزيز الاتفاق الدولي بشأن اتجاهات السياسات العامة التي يتعين اتباعها لتحقيق هذه الغايات.

٣٦ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة مباشرة بالتعاون فيما بين الوكالات، دعت الجمعية العامة إلى تحسين تنسيق السياسات العامة على الصعيد الحكومي الدولي، فضلا عن استمرار وزيادة الجهود المتضافرة لتعزيز التعاون فيما بين أمانات هيئات صنع القرار المعنية. وأكدت الجمعية على ضرورة تعزيز اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ونظامها المتصل بمديري المهام، بغية زيادة تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين القطاعات على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والمساهمة في تعزيز المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال التنمية المستدامة.

٣٧ - وعلاوة على ذلك أبرزت الجمعية أن جميع مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، ينبغي لها في نطاق مجالات الخبرة والولاية لكل منها أن تقوم، منفردة أو مجتمعة، بتعزيز دعمها للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وجعل هذه الجهود والإجراءات متمشية مع الخطط والسياسات العامة والأولويات الوطنية للدول الأعضاء.

٣٨ - ومن التحديات الرئيسية الماثلة أمام الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الإدارية، ولا سيما اللجنة المشتركة فيما بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ونظامها لمديري المهام، سيكون هو توجيه التعاون فيما بين الوكالات بحيث يكفل زيادة التركيز على التنفيذ العملي، ولا سيما على الصعيد القطري، لجدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لهذا الجهد المتجدد أن يأخذ في الاعتبار بشكل تام نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وأن يقوم على نهج استراتيجية مشتركة في جميع المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة. والمبادرات الراهنة لزيادة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، من قبيل إعداد المبادئ التوجيهية للتنمية المستدامة وتنظيم حلقات العمل المتصلة بالتنمية المستدامة، تستند إلى النهج المطبقة على نطاق المنظومة وينبغي في الوقت ذاته، أن تساهم في إثرائها.

٣٩ - وما زالت لجنة التنسيق الإدارية ملتزمة، من خلال لجننتها المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، بتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في مجال التنمية المستدامة، وبدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والبرنامج الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية ١٩ للجمعية العامة في عام ١٩٩٧.

دال - الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية
الخمسین لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

واستعراض السنوات الخمس لإعلان وبرنامج عمل فيينا

٤٠ - خلال عام ١٩٩٧ اضطلعت لجنة التنسيق الإدارية بأعمال تحضيرية خاصة للاحتفال في عام ١٩٩٨ بمناسبة هاتين هامتين: الذكرى السنوية الخمسون لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واستعراض السنوات الخمس لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقد استعرض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع لجنة التنسيق الإدارية الخطوات الجارية اتخاذها لتعزيز الصلات بين مسائل حقوق الإنسان وغيرها من البرامج ذات الصلة التي تضطلع بها مؤسسات المنظومة، ولزيادة وتنسيق الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنظومة. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع غيرها من المنظمات لتشجيع إيجاد إحساس بالقيم المشتركة والمساعدة في توسيع نطاق وزيادة تطوير نهج قائم على الحقوق لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال والمرأة واللاجئين.

٤١ - وأجريت مشاورات مكثفة بين الوكالات في عام ١٩٩٧ لإعداد خطة منسقة لاستعراض السنوات الخمس لمؤتمر فيينا والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ورحبت لجنة التنسيق الإدارية بالاهتمام المتزايد الذي أبداه جميع الشركاء في المجتمع الدولي - والحكومات، والمؤسسات الأكاديمية وغير ذلك من عناصر المجتمع المدني - برعاية الأنشطة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي أو المساهمة فيها. وجرى استعراض للبرامج والمنشورات وغير ذلك من الأنشطة المحددة التي اضطلعت بها مؤسسات المنظومة، مع قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمواصلة تسهيل التعاون فيما بين الوكالات، كما جرى الترويج لها بشكل فعال. وتتوقع لجنة التنسيق الإدارية أن تساهم هذه الأنشطة في الجهد الشامل الرامي إلى إدراج حقوق الإنسان بوصفها عنصراً رئيسياً يشكل جزءاً لا يتجزأ من المتابعة المنسقة للمؤتمرات العالمية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي.

ثالثاً - العلاقات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني بما فيه القطاع الخاص

٤٢ - إدراكاً من لجنة التنسيق الإدارية للأهمية المتزايدة للدور الذي تؤديه العناصر الفاعلة غير الحكومية في دفع عجلة البرامج الإنمائية العالمية قدماً، وضرورة إنشاء شراكات فعالة مع هذه العناصر الفاعلة، أولت اللجنة اهتماماً كبيراً خلال عام ١٩٩٧ للعلاقات بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص. وتشكل هذه العلاقات اهتماماً أساسياً في جهد الإصلاح، وبعدها هاما في كثير من المسائل المتصلة بالسياسات العامة التي تواجه المنظومة، والتي تتراوح من مواءمة المنظومة مع التغيرات الحاصلة في البيئة الوطنية والدولية، إلى تدفقات الموارد من أجل التنمية وتعزيز الدعم العام للمنظومة.

٤٣ - ولاحظت لجنة التنسيق الإدارية أن الخبرة داخل المنظومة في الشركات الإنمائية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص تختلف إلى حد بعيد من قطاع إلى قطاع، ولكنها تشمل، بدرجات مختلفة، كامل أنشطة المنظومة واهتماماتها المختلفة. وبالرغم من تسليم لجنة التنسيق الإدارية بأن الارتباط بين عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني متنوع إلى حد كبير وقائم منذ زمن طويل على حد سواء، فقد انتهت إلى أن نمط هذه العلاقات ينبغي أن يزداد تعمقا وأن يصبح أكثر منهجية وتعاظدا في جميع أنحاء المنظومة. ورأت اللجنة أنه من المهم بصفة خاصة الاعتماد على طاقات المجتمع المدني بشكل تام لبناء العناصر القائمة بالدعوة وحشد الموارد من أجل معالجة الاهتمامات العالمية ودعمًا للعمليات على الصعيد القطري. وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير، شدد بدرجة كبيرة على الحاجة إلى وضع مزيد من الطرائق للتعاون مع المنظمات الموجودة في المجتمعات المحلية، والتي تمثل جزءا متزايد الأهمية من هياكل الدعم للترابط الاجتماعي والأعمال الإنمائية، ولا سيما في حالات النزاع التي قد يكون الهيكل الأساسي السياسي والمؤسسي فيها قد اضمحل.

٤٤ - وشجعت لجنة التنسيق الإدارية على زيادة تبادل المعلومات فيما بين مؤسسات المنظومة بشأن السياسات العامة، والتوجيهات وممارسات التعاون مع الشركاء من المجتمع المدني وذلك لتحديد أفضل الممارسات والاعتماد عليها، ووافقت على إيلاء مزيد من النظر في هذا السياق إلى جدوى إنشاء خدمة مشتركة بين الوكالات للاتصال مع المؤسسات التجارية للعمل كآلية تنسيق مشتركة من أجل التعاون مع مجتمع الشركات التجارية. وأوصت لجنة التنسيق الإدارية أيضا بإيلاء مزيد من النظر من جانب جميع مؤسسات المنظومة إلى القضايا المتصلة بالمسؤولية والتمثيل والمعايير المتعلقة بتقييم الكفاءة، فضلا عن سبل القيام، حيثما كان ذلك ضروريا، بتعزيز بناء قدرات مجموعات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي دعما للتنمية الوطنية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام.

٤٥ - وشجعت لجنة التنسيق الإدارية على زيادة التشاور المنظم مع العناصر الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة لدى إعداد التقارير الفنية وكذلك تقارير التنسيق، ولا سيما بشأن متابعة المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا ووافقت أيضا على أنه ينبغي لكلية موظفي الأمم المتحدة أن تشجع على وضع برامج محددة من شأنها أن تساعد على زيادة قدرة الموظفين على العمل بشكل أوثق مع المجتمع المدني.

رابعا - بناء السلم في حالات الأزمات

٤٦ - إن منع حالات النزاع أو، عندما يتبين أن ذلك غير ممكنا، ضمان حلها بشكل دائم، هو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وخلال عام ١٩٩٧ نظرت لجنة التنسيق الإدارية في إطار بند عام من بنود جدول الأعمال يتعلق ببناء السلم في حالات الأزمات، في سبل الانتفاع إلى أقصى حد من مجموعة القدرات المختلفة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة - قدراتها المتصلة بالوساطة السياسية والإجراءات الإنسانية، ومواردها التحليلية لمعالجة العوامل الأساسية التي تشكل أصل النزاعات القائمة أو المحتملة، وتجربتها في التعاون الإنمائي - من أجل بناء السلام واستدامته.

٤٧ - واتفقت اللجنة على أن بناء السلام، بوصفه نهجا عريض القاعدة لمنع الأزمات وحلها، يتطلب إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة أي مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية والإنسانية والمتصلة بحقوق الإنسان والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديموغرافية لضمان منع النزاع أو حله بشكل دائم. وكررت تأكيد أهمية القيام، في هذه الحالات، بكفالة عدم انقطاع الدعم للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، أو استئنافه بأسرع ما يمكن.

٤٨ - ولدى معالجة الآثار المترتبة في الموارد على توفير هذا الدعم الشامل للبلدان المهددة بالصراعات أو التي خرجت منها من فترة وجيزة، دعت اللجنة إلى التعهد بزيادة التزام المانحين الثنائيين وغيرهم من المانحين باحتياجات بناء السلام، وشددت على ضرورة التوفيق بين جهود حشد الموارد لكي يتسنى ضمان كفاية التمويل لا للإصلاحات الفورية فحسب بل أيضا للإنعاش والأنشطة الإنمائية في الأجل الطويل. ولتحقيق هذه الغاية، جرى التسليم بصفة عامة بأهمية توفير الدعم وتقديم المساعدة للبلدان المتضررة لتعزيز قدرتها الاستيعابية.

٤٩ - وفي السياق نفسه، نظرت لجنة التنسيق الإدارية في سبل تعزيز القدرة الشاملة للمنظومة بالنسبة للإنذار المبكر، لتمكينها من تحذير المجتمع الدولي بطريقة تتسم بحسن التوقيت من حالات الأزمات المحتملة، والتصرف في وقت مبكر لتفادي هذه الأزمات. وينبغي تعزيز الترتيبات القائمة لهذا الغرض أو تقويتها من خلال زيادة تبادل المعلومات بشكل منتظم ومنظم، مما يؤدي إلى التقييمات المتكاملة للاتجاهات. ولتحقيق الغاية نفسها، يحتاج الأمر إلى ترسيخ الصلات بين القدرات التحليلية للمنظومة وعملياتها في الميادين السياسي والإنساني والإنمائي بشكل أكثر منهجية.

٥٠ - واتفقت لجنة التنسيق الإدارية على أنه، في الحالات القطرية التي تقوم فيها الأمم المتحدة إضافة إلى الأنشطة الإنسانية والإنمائية الجارية بإدارة برامج سياسية صدرت بها ولايات وهدفها الرئيسي هو منع النزاعات و/أو الحد منها أو إيجاد حلول لها، يحتاج إنجاز هذه الأهداف السياسية وتوطيد السلم إلى الدعم عن طريق جهد متكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وسلمت اللجنة بأنه من الأهمية بمكان، في هذه الحالات، تحقيق فهم واضح ومشارك للأدوار التي يطلب من كل من مختلف العناصر الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على حد سواء، أن يؤديها لمعالجة مختلف العوامل التي تشكل أساس حالة الصراع.

٥١ - وأيدت اللجنة، في ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، توصيات لجنتها الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والمتصلة بوضع إطار استراتيجي للاستجابة للأزمة والخروج منها، بحيث يجري وضعه بالتشاور مع السلطات المعنية، ودعت إلى تجربته في بلدان منتقاة، بالتشاور مع السلطات المعنية، ومع المشاركة الفعلية للمانحين المتعددي الأطراف والثنائيي الأطراف والمنظمات غير الحكومية المهتمة.

٥٢ - وفي السياق نفسه، أكدت اللجنة من جديد أهمية إدراج منظور يراعي اختلاف نوع الجنس في جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام، وبناء السلام، والمصالحة، والتعمير، والإصلاح، والتنمية.

خامسا - الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا

٥٣ - ظل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا يشكلان اهتماما ذا أولوية في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٧. وقد أبطت اللجنة قيد الاستعراض التقدم الذي يجري إحرازه من خلال مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا في تحقيق زيادة أثر برامج المنظومة على الصعيد القطري، والفعالية التي تتسم بها، في هذا السياق، المبادرة الخاصة بوصفها ذراع التنفيذ لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وقد استعرضت مساهمة المبادرة الخاصة في تشجيع أو تعزيز البرامج الإنمائية في عدد من البلدان في مجالات من قبيل الصحة والتعليم وشؤون الحكم والاتصالات المتعلقة ببناء السلم، وحللت الدروس المستفادة. أما المعتكفات القطرية التي يجري عقدها حاليا من جانب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، مع مشاركة ممثلي مؤسسات بريتون وودز، كجزء من المبادرة الخاصة، فيتزايد وضوح كونها عناصر أساسية في استدامة الالتزام بالمبادرة الخاصة وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات لدعم أهدافها ذات الأولوية.

٥٤ - وفي السياق نفسه، عالجت لجنة التنسيق الإدارية سبل تعزيز الصلات بين المبادرة الخاصة وغيرها من مبادرات التعاون الإنمائي الدولية، من قبيل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتحالف من أجل تصنيع أفريقيا.

سادسا - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٥٥ - استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية، الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات المتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨.

٥٦ - ورأت اللجنة أن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن يدرس الصلات بين الأنشطة الإنمائية والأنشطة المتصلة بالطوارئ والأنشطة الإنسانية؛ وأن يسهل وضع تفاصيل الآليات المؤسسية ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية وتنسيقها؛ وأن يقيم التقدم فيما يتعلق بتنسيق أداء نظام المنسقين المقيمين، والمباني المشتركة والخدمات المشتركة، ووضع مؤشرات الأثر وتقييم الأثر. وينبغي أن يتجلى في التقرير استمرار الحوار الجاري على الصعيد المشترك بين الوكالات لتعزيز ترابط وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة، ولكن ينبغي له في الوقت نفسه أن يكون شفافا في تحديد المجالات التي تكتنفها المشاكل والتي تواجه حاليا في العملية.

سابعاً - المساعدة المقدمة إلى البلدان المستندة إلى

المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة

٥٧ - أعربت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها ٣٧^(٣) عن التأييد للتدابير التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة للبلدان الثالثة المتأثرة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٧٢٤ (١٩٩١) وطلبت إبقاء البند على جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية. ووردت المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة من جانب منظومة الأمم المتحدة لتوفير المساعدة للبلدان الثالثة المتأثرة لأول مرة في تقرير الأمين العام بشأن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول كنتيجة للجزاءات المفروضة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (A/48/573-S/26705)، وفي التقارير الاستعراضية السنوية للجنة التنسيق الإدارية (E/1993/81) و E/1994/19 و E/1995/21 و E/1996/18 و Add.1 و E/1997/54 و Corr.1).

٥٨ - وأحاطت الجمعية العامة علماً في قرارها ١٦٩/٥٢ حاء بتقرير الأمين العام بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (A/52/535)، وجددت دعوتها لجميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وبصفة خاصة المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول المتضررة فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى هذه الدول في أثناء فترة الانتقال التالية لرفع الجزاءات. وطلبت أيضاً من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن تنفيذ القرار.

٥٩ - وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٥٢، على اقتراح الأمين العام، الوارد في تقريره عن تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتقديم المساعدة للدول الثالثة المتضررة بتطبيق الجزاءات (A/52/308)، بعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص في النصف الأول من عام ١٩٩٨ بغية وضع منهجية يمكن اتباعها لتقييم الآثار التي تلحق فعلاً بالدول الثالثة من جراء تنفيذ التدابير الوقائية أو تدابير الإنفاذ ووافقت الجمعية على توصية الأمين العام بأن يستكشف فريق الخبراء تدابير مبتكرة وعملية للمساعدة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات ذات الصلة سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، إلى الدول الثالثة المتضررة. ودعت أيضاً مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من المنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء إلى أن تعالج بشكل مباشر وأكثر تحديداً، عند الاقتضاء، المشاكل الاقتصادية الخاصة للدول الثالثة المتضررة، أن تنظر لهذا الغرض، في تحسين إجراءات التشاور من أجل إدانة الحوار البناء مع هذه الدول، بما في ذلك عن طريق اجتماعات منتظمة ومتكررة، وكذلك، حيثما يكون ذلك مناسباً عقد اجتماعات خاصة بين الدول الثالثة المتضررة ومجتمع المانحين، على أن تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وسيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ قرار الجمعية ١٦٢/٥٢.

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٦، (A/52/16).

ثامنا - مسائل أخرى

ألف - متابعة دراسة غراسا ماتشل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال

٦٠ - هيا استعراض لجنة التنسيق الإدارية لدراسة غراسا ماتشل عن حالة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح (A/52/306 و Add.1) فرص لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لاستعراض مساهمتها في تعزيز حقوق الطفل، وأولى اهتمام خاص لتنسيق الإجراءات وتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد القطري، تمشيا مع التوصيات ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١.

٦١ - وقد طلبت لجنة التنسيق الإدارية من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وضع سبل للربط بين أنشطة إعادة التأهيل والنماء المتصل بالطفل والإغاثة والإنعاش وكفالة أن يتجلى في المبادئ التوجيهية التنفيذية والنداءات والمقترحات المتصلة بالاستراتيجيات ذات الصلة للاحتياجات المحددة للأطفال المتأثرين بالحرب. وطلبت كذلك أن تدمج التوصيات ذات الصلة للدراسة، إلى أقصى حد ممكن، في الأنشطة الجارية المتصلة بالمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت مؤخرا، وأن يسعى إلى تنفيذها كجزء من أنشطة بناء السلام وحل النزاعات والمصالحة الوطنية التي تضطلع بها مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا.

٦٢ - وتعهد أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أيضا بإيلاء اهتمام كبير لاحتياجات وحقوق أطفال الشوارع والأطفال اللاجئين والمشردين، وبأن يعزز، كل في نطاق برنامج عمله، الأنشطة المتصلة بالترويج لاتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها.

٦٣ - ووافقت لجنة التنسيق الإدارية على أنه ينبغي للمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تضع مبادئ توجيهية مشتركة بين الوكالات للأنشطة المتصلة بالأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح. وبالمثل دُعيت الأفرقة القطرية والموظفون الميدانيون بالأمم المتحدة، بما في ذلك موظفو عمليات الإغاثة الإنسانية، إلى إيلاء اهتمام ذي أولوية لمسألة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

باء - برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية
المشتركة المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/
متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٤ - استعرضت لجنة التنسيق الإدارية التقدم المحرز في أعمال برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشمول بالرعاية المشتركة المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أنشئ في عام ١٩٩٦ بهدف توفير استجابة منسقة لمنظومة الأمم المتحدة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك دعم أنشطة الوقاية منهما على الصعيد القطري.

٦٥ - وإذ سلمت اللجنة بأن هناك دلالات واضحة على أوجه النجاح الأولية للبرنامج، كررت تأكيد أن التحدي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتطلب استجابة متضافرة على نطاق المنظومة ويدعو إلى مزيد من تعزيز التعاون فيما بين الوكالات في مكافحة الوباء. وأحاطت اللجنة علماً بالبيان المشترك عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أعدته لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية التابعة للبرنامج المشترك^(٤) وأيدت تأييداً كاملاً النداء الموجه من المدير التنفيذي للبرنامج المشترك إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى للانضمام إلى جهد مجدد لمعالجة الوباء في جميع أبعاده.

تاسعا - المسائل الإدارية

ألف - أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة

٦٦ - خلال عام ١٩٩٧ أبقى منسق الأمم المتحدة للأمن لجنة التنسيق الإدارية على علم بشأن التطورات المتصلة بأمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها في الميدان. وكرر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من الرؤساء التنفيذيين تأكيد اهتمامهم بالعدد المتزايد من الحوادث والأخطار التي تهدد أمن الموظفين في الميدان وأبلغوا اللجنة بالمعلومات المتعلقة بالتدابير ذات الصلة التي يجري اتخاذها في المنظمة التي يرأسها كل منهم لمعالجة الحالة.

٦٧ - وشددت لجنة التنسيق الإدارية على ضرورة جعل الحكومات على علم تام بالسياسات العامة المتصلة بالأمن على نطاق المنظومة لكي يتسنى الحصول على دعمها، على أعلى صعيد سياسي، لتنفيذ تلك السياسات العامة. وأكدت الدور الرئيسي الذي يتعين أن يؤديه المنسق المقيم للأمم المتحدة ومسؤولي الأمن المعينين.

٦٨ - واعتمدت لجنة التنسيق الإدارية بياناً بشأن أمن الموظفين (انظر المرفق الرابع أدناه) وحثت على أن يولى لتنفيذه اهتمام عاجل من جانب هيئاتها الفرعية المعنية وفي داخل المنظومة ككل. ووافقت على مواصلة إعطاء أولوية، خلال عام ١٩٩٨، للتدابير اللازمة لزيادة تعزيز التنسيق والإدارة الفعالة لترتيبات أمن الموظفين في حالات الأزمات.

(٤) تتكون لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي.

باء - شروط الخدمة وتطبيق مبدأ نوبلمير

٦٩ - على أساس تحليلات وتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية التابعة للجنة التندنا^(٥)، يظهر استمرار اهتمامها فيما يتعلق بالحاجة إلى تدابير عاجلة لتجديد قدرة شروط خدمة النظام الموحد للأمم المتحدة على المنافسة، بما في ذلك أجور موظفي مؤسسات المنظومة من الفئات الفنية وما فوقها. وقد أحاطت الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، بالبيان (القرار ٢١٦/٥٢).

الجزء الثاني - عناصر برنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٨

٧٠ - ستواصل اللجنة خلال عام ١٩٩٨ معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بالسياسات العامة التي تتطلب استجابة على نطاق المنظومة. وسينجز في أوائل عام ١٩٩٨ الاستعراض الشامل للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الذي يجري الاضطلاع به من جانب لجنة التنسيق الإدارية، وسيتم في تقرير الأمين العام المعد لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/ مايو ١٩٩٨. وفي السياق نفسه، واستجابة لمبادرات من الأمين العام، وافق أعضاء لجنة التنسيق الإدارية على إيلاء اهتمام مجدد لوضع تفاصيل عناصر إطار مشترك للعمل من جانب المنظومة في متابعة الفقر. ووفقا لاستعراض لجنة التنسيق الإدارية، ستكون اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين مسؤولة عن جعل هذا الإطار المشترك عاملا، كجزء من الجهود الرامية إلى المحافظة على الزخم المتصل بالعمل الوطني والدولي لمتابعة المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا، وإعطاء قوة دافعة مجددة للإجراءات التعاونية من جانب مؤسسات المنظومة على الصعيد القطري.

٧١ - ومن المتوقع أيضا أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية الجهد، الذي بدئ في عام ١٩٩٧، لوضع إطرادات استراتيجية لبناء السلام في حالات الأزمات. وستواصل أيضا رصد التقدم في تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا، بما في ذلك أعمال لجنتها التوجيهية، فضلا عن دور المبادرة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. ومن المتوقع أن يوفر العمل الحكومي الدولي المتصل بتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318) قوة دافعة جديدة للتعاون فيما بين الوكالات دعما للتنمية الأفريقية.

٧٢ - ومن المتوقع أن تزداد مساهمة لجنة التنسيق الإدارية في العملية الشاملة للإصلاح وتعزيز منظومة الأمم المتحدة عمقا في عام ١٩٩٨. وستشمل بدء استعراض متعمق للسياسة والتوجهات البرنامجية الجديدة التي يجري استعمالها من جانب مؤسسات المنظومة كل على حدة، كجزء من عمليات الإصلاح الجارية، وتقييما لآثارها بالنسبة للأجزاء الأخرى من المنظومة، فضلا عن أثرها على الترابط والفعالية الشاملين للمنظومة ككل.

(٥) أوضح أحد الرؤساء التنفيذيين أنه لا يستطيع الاتفاق في الرأي مع البيان.

٧٣ - وسيولى اهتمام متواصل من جانب لجنة التنسيق الإدارية، في السياق نفسه، لاستحداث شراكات بين مؤسسات المنظومة والعناصر الفاعلة غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن مجتمع الشركات التجارية - وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال.

٧٤ - وسيبقى تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة للدول الثالثة المتضررة من جراء فرض الجزاءات جزءا من أعمال لجنة التنسيق الإدارية.

٧٥ - وستواصل لجنة التنسيق الإدارية معالجة مسألة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها بشكل عاجل، وبصفة خاصة المتابعة المنسقة لتنفيذ التوصيات الواردة في بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن أمن الموظفين. وسيشمل ذلك متابعة بشأن توصيات الجزء الرفيع من اجتماع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية واللجنة المخصصة المشتركة بين الوكالات بشأن الأمن.

٧٦ - وكجزء من الجهود المتواصلة لتحسين أداء لجنة التنسيق الإدارية هي نفسها أداء أجهزتها الفرعية، تقوم اللجنة حاليا بوضع عدد من المبادرات التي تهدف، من خلال استعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلى تكثيف الحوار المتصل بالسياسات العامة فيما بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأعضاء، وتسهيل المشاورات فيما بينهم بشكل متواصل. وستستمر لجنة التنسيق الإدارية أيضا في استخدام أساليب عمل محسنة وأكثر فعالية بالنسبة للتكاليف وذلك بالنسبة لأجهزتها الفرعية. وتحت إرشاد لجنة التنسيق الإدارية ستواصل لجنة تنسيق نظم المعلومات إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية إلى تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات لتحسين التوصل إلى معلومات منظومة الأمم المتحدة وضمان نشرها على نطاق أوسع.

المرفق الأول

مقتطفات من بيان الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٨*

[...]

أشعر بالامتنان لمبادرة المجلس الذي أدت إلي هذا الاجتماع اليوم.

[...]

إن مبادرتكم تتمشى أيضا إلى حد كبير مع روح برنامج الإصلاح الذي بدأته العام الماضي فهي دعوة إلى تعزيز التفاعل وبناء شبكات جديدة داخل هياكل الأمانة العامة وكذلك فيما بينها. وكانت الأجهزة الحكومية الدولية هي أحد المواضيع الرئيسية التي يركز عليها البرنامج.

وإجراء حوار بين المجلس والأمين العام بوصفه رئيس لجنة التنسيق الإدارية، هو في الواقع ضرورة إذا أردنا تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لعملية الإصلاح ألا وهو حشد المنظومة لكي يتسنى وضع التنمية على قمة المواضيع التي تهم المجتمع الدولي.

وتمشيا مع اقتراحاتكم، يا سيدي الرئيس، لن أقتصر في كلامي على نتيجة دورة الخريف للجنة التنسيق الإدارية. وسأعرض عليكم بعض الأفكار بشأن دور لجنة التنسيق الإدارية وتطور عملها في العام الماضي.

إن لجنة التنسيق الإدارية هي أداة فريدة. وهي من نواح كثيرة رمز لوحدة هدف المنظومة؛ المنظومة المتنوعة التي تعمل وفقا لنظام اللامركزية وإن كانت متحدة، وهي المنظومة التي ارتآها مؤسسيها كأداة للاستفادة من القدرات والعناصر المتخصصة لمختلف الوكالات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للميثاق. غير أن لجنة التنسيق الإدارية يمكنها وينبغي لها أن تكون أكثر كثيرا من مجرد رمز. وأنا أرى أننا لم نتجاوز البداية بعد في استغلال إمكاناتها:

-- إمكاناتها كأداة للقيادة يستخدمها الأمين العام في تسخير قدرات المنظومة الواسعة التنوع لخدمة الجهود الشاملة الرامية إلى دفع عجلة الأمن والتنمية إلى الأمام؛

* للاطلاع على النص الكامل، انظر الوثيقة SG/SM/6455.

-- إمكاناتها كمصدر جماعي للمشورة للهيئات الحكومية الدولية وكأداة للاضطلاع بطريقة شاملة بالولايات الحكومية الدولية؛

-- إمكاناتها كمصدر للدعم لمؤسسات المنظومة كل على حدة، في وجه التحديات التي تتجاوز قدرة أي منها على معالجتها.

اسمحوا لي بالتعليق على كل من هذه النقاط الثلاث.

منذ بداية فترة عملي، أوليت قدرا كبيرا من اهتمامي الشخصي إلى مسؤولياتي كرئيس للجنة التنسيق الإدارية؛ وإلى بناء وتعزيز علاقاتي الشخصية مع الرؤساء التنفيذيين التابعين للمنظومة؛ وإلى تعزيز إحساس بالهدف المشترك فيما بينهم. وأنا أنظر إلى ذلك كمفتاح للجهد الشامل لإعادة تنشيط الدور الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والتعاون الدولي من أجل التنمية.

وفي السنوات القليلة الماضية، كان هناك أيضا تطور إيجابي جدا للعلاقة بين لجنة التنسيق الإدارية والأجهزة الحكومية الدولية المركزية المكلفة بمسؤوليات التنسيق -- وخصوصا هذا المجلس. وبعض شكوك الماضي المتبادلة يحل محلها في الوقت الحالي باطراد إحساس جديد بالشراكة والمسؤولية المشتركة.

والمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدت مؤخرا -- التي أظهرت القدرة الفريدة للمنظمة على عقد المؤتمرات -- كانت نقطة تحول في ذلك التطور. فقد أظهرت للوكالات القدرة الكاملة للأمم المتحدة على أن تحدد أطر السياسات العامة التي تعتمد على أدوارها وقدراتها المميزة، وأن تنقل إلى هذه الوكالات، في الوقت نفسه، التوجيهات المشتركة التي تقرر على أعلى مستوى.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بدورهما أبديا التقدير لما قامت به لجنة التنسيق الإدارية من دور رائد في الترتيب للمنظومة أن تحدد، من نتائج هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، المواضيع الشاملة لجميع القطاعات والأولويات التنفيذية والبرنامجية المشتركة. وهذا بدوره سيساعد المجلس في إعادة تأكيد دوره في توفير التوجيه المتعلق بالسياسات العامة وكفالة التنفيذ المنسق. وهذا يشكل نموذجا ممتازا للعلاقات المتعاضدة التي يجب أن ترعاها لجنة التنسيق الإدارية والمجلس.

ولكن أهم تطور أدركته يكمن في التصورات الخاصة للرؤساء التنفيذيين لدور لجنة التنسيق الإدارية والتنسيق فيما بين الوكالات. فالمناقشات الواسعة التنوع التي جرت في لجنة التنسيق الإدارية طوال العام الماضي قد أظهرت التحديات الاستراتيجية والإدارية الرئيسية التي تواجه المنظومة ككل، وعززت الإدراك بأن مستقبل كل جزء من المنظومة لا يمكن فصله عن مستقبل الأجزاء الأخرى؛ وأدت إلى التزام مجدد بالاستفادة من لجنة التنسيق الإدارية بوصفها المحفل المميز الذي ينبغي أن يجري فيه تنسيق المبادرات البرنامجية والإدارية للرؤساء التنفيذيين، وتقييم أثرها على القدرة الشاملة للمنظومة في المستقبل.

وقد جرت مناقشات لجنة التنسيق الإدارية بشأن الإصلاح خلال العام الماضي من هذه الزاوية.

وقد قطع الرؤساء التنفيذيون على أنفسهم التزاما بمواصلة تبادل المعلومات بشأن هذه العمليات لكفالة أن تكون متعاضدة، وأن تأخذ في الاعتبار الآثار المتصلة بالسياسات العامة والآثار البرنامجية والإدارية بالنسبة للمنظمات الأخرى؛ وأن تُضفي الصفة المؤسسية على أفضل الممارسات وأن يجري الاعتماد عليها على نطاق المنظومة.

وثمة موضوع رئيسي آخر لأعمال لجنة التنسيق الإدارية خلال السنة اندرج تحته العنوان الشامل "بناء السلام". وتضمن هذا الموضوع وضع "إطار استراتيجي" مشترك على نطاق المنظومة من شأنه أن يُساعد على الاستفادة بالقدرات المتاحة في جميع أنحاء المنظومة من أجل مساعدة البلدان في الاستجابة للالتزامات والخروج منها.

والهدف ليس هو إدماج القدرات التحليلية للمنظومة، وقدراتها على الوساطة السياسية والتدخل الإنساني، وخبرتها في التعاون الإنمائي، في قوة مترابطة لبناء السلام واستدامته فحسب بل أيضا معالجة العوامل الأساسية التي تشكل أصل النزاعات الجارية أو المحتملة.

سيدي الرئيس، لقد تكلمتم بفصاحة عن هذه القضايا في مجلس الأمن، وأبرزتم الاحتياج الحاسم المتمثل في التوفيق. وهذا في الواقع عنصر حاسم لبناء السلام حيث تمتلك الكثير من الوكالات، إما فعليا أو وفقا لإمكاناتها، الكثير لتقدمه. وسوف تستغل هذا البعد الهام في زيادة تشكيل عناصر "الإطار الاستراتيجي".

وقد أولت لجنة التنسيق الإدارية أيضا اهتماما متواصلا خلال العام لتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن افريقيا والآثر المترتب عليها. وقد بدأت عملية مشاورات كثيفة فيما بين الوكالات تهدف إلى وضع نهج متضافر على نطاق المنظومة إزاء التحديات الرئيسية في مجالي التعمير والتنمية التي تواجهها أقطار منطقة البحيرات الكبرى.

وأنا على ثقة من أن منظومة الأمم المتحدة، إذ تعمل مع حكومات المنطقة، وبدعم من الشركاء الإنمائيين الآخرين، هي في وضع يسمح لها ببدء جهد منسق تنسيقيا جيدا لمساعدة هذه البلدان على استئناف طريقها إلى التنمية.

وكان هناك تركيز رئيسي آخر للجنة التنسيق الإدارية خلال عام ١٩٩٧ هو التحدي المتمثل في كفالة التعاون المتزايد الأهمية من جانب المجتمع المدني -- بما فيه القطاع الخاص -- في معالجة المواضيع ذات الأهمية العالمية.

وكان هناك توافق آراء عام مؤداه أن تعزيز شراكات المنظومة مع المجتمع المدني ينبغي أن ينظر اليه على أنه هدف رئيسي لعمليات الإصلاح الجارية حالياً. وهذه الشراكات هي في الواقع بعد هام للجهود الرامي إلى مواءمة المنظومة مع التغيرات الحاصلة في البيئة الوطنية والدولية. وهي ذات صلة مباشرة بكثير من القضايا الرئيسية التي تواجهها -- من زيادة تدفقات الموارد وتعزيز أثر المنظومة على التنمية، إلى تعزيز الدعم العام للأمم المتحدة.

وبالاقتران مع دورة أكتوبر للجنة التنسيق الإدارية، عقدنا أول معتكف على الإطلاق لأعضاء لجنة التنسيق الإدارية. وذلك المعتكف -- مثله في ذلك مثل أول دورة للجنة التنسيق الإدارية ترأستها في نيسان/أبريل -- حضره جميع رؤساء المنظمات الأعضاء في اللجنة.

ومع التركيز على الدور المتغير للدولة والآثار المترتبة عليه بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، عالجت مناقشاتنا الآثار البرنامجية والمؤسسية الناشئة عن العولمة وغيرها من الاتجاهات في الاقتصاد العالمي. وقد استعرضنا أيضاً قضايا رئيسية من قبيل فرص التعاون الإنمائي والنهج الجديدة لتمويل التنمية. ونظرنا في كيفية مواءمة دور وأداء لجنة التنسيق الإدارية مع مطالب الظروف الدولية الجديدة.

وبناء على نتيجة المعتكف، أتوقع أن تقوم دورة لجنة التنسيق الإدارية في آذار/ مارس بوضع الصيغة النهائية لعدد من المبادرات الجديدة التي ستسهل إجراء حوار أكثر فعالية بشأن السياسات العامة داخل المنظومة؛ وتتراوح هذه المبادرات من إنشاء شبكة معلومات مخصصة إلى إجراء مشاورات متواترة على مستوى الرؤساء التنفيذيين تجرى باستخدام وسائل عقد المؤتمرات عن بُعد.

[...]

وفي أيار/ مايو، ستعقد لجنة التنسيق الإدارية دورة استثنائية لمواصلة النظر في متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة.

وستعرض اللجنة على المجلس تقييمها لأثر الفرق العاملة المواضيعية التي كلفتها بتعزيز القيام بمتابعة متكاملة لنتائج هذه المؤتمرات.

وآمل أن يستطيع المجلس تعزيز التزام المجتمع الدولي بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها؛ وأن يمضي قدماً بالجهود المقبلة الرامية إلى تحقيق الأهداف الأساسية لهذه المؤتمرات أي شن هجوم متضافر على الفقر.

ويمكنكم أن تكونوا على ثقة بأن لجنة التنسيق الإدارية ستعطي أعلى أولوية لاستخدام جميع قدرات المنظومة لدعم هذا الجهد.

وفي الواقع، يمكنكم الاعتماد، في جميع مجالات أعمالكم، على الدعم الكامل من لجنة التنسيق الإدارية، وعلى استعداد مؤسسات المنظومة للاشتراك معكم في حوار متواصل ومستدام. ولا ينبغي لسياسات الوكالات وأنشطتها أن تُشكل موضوع أعمال هذا المجلس فحسب بل أن توفر أيضا أساسه الرئيسي.

واليوم، انضم إليكم بروح الالتزام بأعمال المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأنا على ثقة من أننا نستطيع تحقيق أهدافنا. وأنا اتعهد لكم بتوفير كامل دعمي وأتمنى لكم كل نجاح.

المرفق الثاني

بيان صادر عن لجنة التنسيق الإدارية بشأن جعل الخدمات الأساسية للاتصالات والمعلومات في متناول الجميع

١ - تغمر العالم اليوم ثورة في مجال الاتصالات والمعلومات، يردفها نمو مفاجئ وعاجل في حقل المعرفة. وقد أخذت المعلومات والمعارف تشكل عاملاً فريداً من نوعه في التنمية المجتمعية والاقتصادية، حيث تتخلل التكنولوجيات العامة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي وتتغلغل فيها. وهي، في هذا، تؤثر في جميع المؤسسات الاجتماعية والمدركات الحسية والعمليات الفكرية. وهو ذا قطاع المعلومات والاتصالات، على الصعيد العالمي، قد بدأ بالفعل يتسع بمعدل ضعفي وتيرة الاقتصاد العالمي. وسوف يساعد انخفاض تكاليف المعدات والبرامج الالكترونية، التي تزداد قوة وموثوقية، وتحول العديد من المعدات الالكترونية إلى أجهزة منضدية على المضي في دفع عملية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى الأمام، مما يسهل جعلها في متناول قطاعات متزايدة من المجتمع. بيد أنه ليس من شأن هذا الاتجاه أن يعود بمنافع جمّة إلا إذا رافقت المكاسب في إتاحة إمكانية الوصول حقاً إلى هذه التكنولوجيات القدرة على استغلالها في تنمية الفرد والمجتمع من خلال إنتاج ونشر مضامين وتطبيقات ملائمة.

٢ - وتفتح ثورة الاتصالات والمعلومات آفاقاً جديدة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كما أنها ستحدث تحولاً هائلاً لا في طريقة عمل هذه المنظمات في المستقبل وأدائها لخدماتها ونواتجها فحسب، ولكن أيضاً في طريقة تعاون وتفاعل كل منها مع الأخرى ومع الجهات الفاعلة الأخرى. وبالفعل، فإن النظام المتعدد الأطراف ككل - والتعاون الإنمائي تحديداً - قد بلغ عتبة بات فيها لزاماً مراجعة توجهاته واستراتيجياته وأنشطته المستقبلية لتتكيف مع الظروف والفرص الجديدة. ونحن مصممون على التصدي بسرعة وفاعلية لهذه التحديات الجديدة.

٣ - ونحن نقر بأن المعرفة والمعلومات:

(أ) تمثل عصب الحياة بالنسبة لمجتمع المعلومات العالمية الآخذة في الظهور والهيكل الأساسي الملزم له؛

(ب) تشكل الموارد الرئيسية لاقتصاد المعلومات المزدهر؛

(ج) هي في صلب اتجاهات العولمة التي تزداد قوة، وهي وراء نشوء الاقتصاد القائم على استخدام وسائل الاتصالات ذي النماذج التنظيمية العالمية والمجتمعية الجديدة (العمل باستخدام وسائل الاتصال والعمل في المنزل باستخدام وسائل الاتصال، وتقديم الخدمات باستخدام وسائل الاتصال، وممارسة

الطب باستخدام وسائل الاتصال، والتعليم باستخدام وسائل الاتصال، والتدريب باستخدام وسائل الاتصال، والتسويق عن بعد، وإجراء المعاملات المصرفية باستخدام وسائل الاتصال، وتسهيل الأعمال التجارية، وكفاءة التبادل التجاري، والمعلومات عن التبادل التجاري وما إلى ذلك؛ وفي العديد من الحالات، تتناقص أهمية الموقع الجغرافي بالنسبة للقدرة على تلقي المنتجات والخدمات أو تقديمها؛

(د) سوف تؤثر بصورة متزايدة في التقسيم الدولي للعمل، وتحدد قدرة الشركات والاقتصادات الوطنية على التنافس، وتولد أنماط ونماذج جديدة؛

(هـ) سوف تنطوي على آثار استراتيجية بالنسبة لمراكز النفوذ العالمية. فالمعرفة تشكّل أكثر من أي وقت مضى مصدرا للنفوذ. والمعلومات عما يحدث تغدو سلعة محورية في العلاقات الدولية، وهي تحدد كفاءة وفاعلية التدخل، وهذا بدوره يشكّل تحدياً للجهات الفاعلة المتعددة الأطراف.

٤ - والمعلومات ليست سلعة مجانية. فمزاياها النسبية سوف تتبدى من الآن فصاعداً من خلال قدرة البلدان على اكتساب المعلومات وتنظيمها واسترجاعها ونشرها عن طريق تكنولوجيات الاتصالات وتجهيز البيانات وشبكات المعلومات المتقدمة لدعم عملية صنع القرار وعملية التنمية. وقد تتيح القدرات في هذه المجالات منع وقوع النزاعات الإقليمية وغير الإقليمية، وحلها. كما أنها قد تساعد على التصدي لتحديات جديدة كالجريمة الدولية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وإلحاق الضرر بالبيئة، وذلك من خلال اتخاذ قرارات مبنية على معلومات أفضل، وجميعها أمور تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٥ - ويساورنا قلق بالغ إزاء تناقص كفاية توزيع سبل الاتصال والموارد والفرص في ميدان المعلومات والاتصالات. والفجوة الحاصلة في المعلومات والتكنولوجيات وما يتصل بها من أوجه التفاوت بين البلدان الصناعية والبلدان النامية آخذة في الاتساع، ما يجعلنا نشهد ظهور نوع جديد من الفقر، هو فقر المعلومات. ومعظم البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، لا تشارك في ثورة الاتصالات، حيث إنها تفتقر إلى:

(أ) إمكانية الوصول بكلفة محتملة إلى موارد المعلومات الأساسية، وأحدث التكنولوجيات ونظم الاتصالات اللاسلكية الحديثة وهيكلها الأساسية؛

(ب) القدرة على بناء التكنولوجيات موضع البحث وتشغيلها وإدارتها وخدمتها؛

(ج) السياسات التي تنهض بالمشاركة العامة المصنفة في مجتمع المعلومات، كمنتج للمعلومات والمعارف ومستهلك لها في آن معا؛

(د) اليد العاملة المدربة على صنع منتجات وخدمات القيمة المضافة التي يستلزمها اقتصاد المعلومات، وصيانتها وتوفيرها.

وعليه، فإننا نعهد إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمساعدة البلدان النامية في تصحيح الاتجاهات الحالية الباعثة على القلق.

٦ - وقد قامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، على مدى العقود الماضية، بتنفيذ مشاريع عديدة، على مستويات شتى، شملت تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. بيد أن علينا أن نعترف اليوم بأن تنفيذ هذه المشاريع كثيراً ما كان يعوزه قدر من التنسيق. لذا فإننا نرى حاجة ماسة إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية ومنهجية إزاء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة المعلومات، يقوم على التعاون المعزز بين مؤسسة منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وقد استنتجنا أن الأخذ بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة المعلومات واستخدامها هو أمر يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الجهود ذات الأولوية التي تبذلها الأمم المتحدة في تعزيز وكفالة التنمية البشرية المستدامة للجميع؛ ومن هنا كان قرارنا بتبني هدف تأمين جعل الخدمات الأساسية للاتصالات والمعلومات في متناول الجميع. وتوفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة المعلومات إمكانات وطرائق غير معهودة في حل المشاكل العالمية للمساعدة في تحقيق غايات التنمية الاجتماعية وبناء القدرات على الاستخدام الفعال للتكنولوجيات الجديدة. وفي الوقت نفسه، تشكل الهياكل الأساسية للاتصالات غير الإلكترونية وخدماتها، ولا سيما الخدمات البريدية، وسيلة اتصال مستخدمة على نحو واسع وشامل في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وتتسم الخدمات البريدية بأهمية حيوية وسوف تظل في المستقبل المنظور ذات أهمية أساسية في النهوض بالتجارة والصناعة والخدمات بكل أشكالها. وسوف تتعزز حقا قيمة الخدمات البريدية بقدر أكبر ازدياد استخدام الخدمات الجديدة من قبيل البريد المختلط الذي يتألف من الإرسال الإلكتروني والبريد اليدوي.

٨ - وتضطلع منظماتنا، فرادى وجماعات، أو هي تعتزم الشروع على المستوى الوطني، بمشاريع وأنشطة شتى تهدف إلى إبراز الدور الحفاز الذي يمكن بل ويجب أن تقوم به المنظمات المتعددة الأطراف في هذا الميدان المتزايد الحيوية. ونحن نتعهد بالقيام بالمزيد بتضافر جهودنا في مجالات متعددة، كالزراعة والتعليم والصحة والموارد الطبيعية، وإدارة البيئة، والنقل والتجارة الدولية والتبادل التجاري الدولي ومسائل العمالة والعمل، والإسكان، والهياكل الأساسية، والخدمات المجتمعية، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الترتيبات المنطوية على المشاركة (انظر التذييل). وقد عقدنا العزم والتصميم على تبيان صلاحية وملاءمة التكنولوجيات الجديدة وفعالية إدارة المعلومات، ولا سيما عن طريق إيصالها إلى المناطق الريفية وأفقر قطاعات المجتمع التي كثيراً ما تفوتها فوائد التقدم التكنولوجي، وكذلك عن طريق استهداف هذه المناطق والقطاعات. وما لم نتمكن من أن نبين أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحدث فارقاً كبيراً

وتصل إلى عدد أكبر من الفقراء أو تؤدي خدمات أفضل لقطاعات أوسع من المجتمع، فإن إمكانات هذه التكنولوجيات وإدارة المعلومات تظل دون محققة.

٩ - وسوف يشكل تسخير إمكانيات تكنولوجيات الاتصالات الجديدة ونشرها، في حينها، في شتى البلدان، ولا سيما في العالم النامي، وبتكلفة فعالة وبصورة منصفة، تحديا بالغ الصعوبة. ويبدو الهيكل الأساسي للاتصالات اللاسلكية ضعيفا في جميع البلدان النامية تقريبا، إذ لا تتجاوز حصة البلدان الـ ٥٩ الأدنى دخلا (والتي يشكل عدد سكانها ٥٦ في المائة من سكان العالم) ٧ في المائة من مجموع الخطوط الهاتفية الرئيسية في العالم. وباستثناء الصين والهند، ليس لدى البلدان الـ ٥٧ الأدنى دخلا (والتي تشكل مجتمعة خمس سكان العالم) سوى ١ في المائة من مجموع الخطوط الهاتفية الرئيسية العالمية. وحيثما كانت هنالك خطوط اتصال، تكون هذه مقصورة على المدن الكبيرة، وقوائم الانتظار طويلة وليس هنالك ما يشير إلى حدوث أي تحسن عظيم في الحالة قريبا. ومنظومة الأمم المتحدة مستعدة دوما، ضمن حدود مواردها وأولوياتها، لمساعدة الحكومات في رسم سياساتها وخططها واستراتيجياتها الوطنية لتسهيل وتوجيه تطوير وإدارة هياكل أساسية وطنية ملائمة للمعلومات، وفقا لاحتياجاتها وتقاليدها.

١٠ - وتنطوي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إمكانية تسريع الأخذ بتكنولوجيات عصرية معينة تحل محل العملية التدريجية لنقل الدراية والتكنولوجيات التي هيمنت على عمليات التصنيع. وسوف تتيح الوثبات الناجحة المتتالية للبلدان النامية إحراز التقدم دون المرور بمراحل التطور التكنولوجي. ومع أننا ندرك الصعوبات العملية الجمة، فإننا مصممون مع ذلك على مساعدة البلدان النامية في هذا المسعى.

١١ - ونحن مدركون كذلك لاحتمية بناء قدرات بشرية وتقنية لتمكين المجتمعات من تيسير الوصول إلى الموارد الجديدة للاتصالات المتعددة الوسائط، والاستفادة منها إلى أقصى حد. وقد أدى الانتشار السريع لشبكة الإنترنت وطابعها التفاعلي إلى حدوث تحول هائل في أنماط استرجاع البيانات وتناولها ونشرها. وتتيح هذه التكنولوجيات للذين يحتاجون إلى المعلومات والمعارف أن يبحثوا عنها من خلال شبكة إلكترونية وأن ينقلوا منها ما يحتاجون متى احتاجوا. وهكذا فإن الانتشار السريع للإنترنت والشبكة العالمية قد أوجد وسيلة اتصال بيني سهلة الاستعمال تربط بين أجهزة الحاسوب في كل مكان من العالم لأغراض الاتصال وتبادل المعلومات والبيانات، أي لمن يستطيع تحمل كلفتها بالطبع.

١٢ - بيد أن التركيز على شبكات من قبيل شبكة الإنترنت لا ينبغي أن يصرف النظر عن الدور والإسهام المحتملين للذين يمكن لأنواع أخرى من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تؤديهما في النهوض بالتنمية البشرية المستدامة. فقد أدى التقدم في تكنولوجيا الأقراص المدمجة - ذاكرة القراءة فقط (CD-ROM)، على سبيل المثال، إلى جعل عمليات نقل البيانات المتعددة الوسائط والواسعة النطاق واسع في متناول البلدان النامية، حتى في المناطق التي لا توجد فيها خطوط اتصالات سلكية ولاسلكية. ويتوقف العديد من خيارات التكنولوجيا المتعددة الوسائط، ولا سيما شبكة الإنترنت على توافر خطوط اتصال سلكية ولاسلكية ذات قوة كبيرة ومأمونة ونطاق تردد كاف، وكذلك على إمكانية الوصول إلى شبكات الكهرباء أو الطاقة المتجددة،

كالطاقة الشمسية، مما يشكل عوامل إعاقة أخرى في أفقر المناطق. ويمثل انتشار الأمية وتنوع الثقافات واختلاف اللغات عوائق إضافية تحول دون الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة على نطاق عالمي.

١٣ - وقد ساعد الاستثمار الكبير في شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في شتى أرجاء العالم في وصل معظم البلدان النامية بشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية، ولو اقتصر الأمر في معظم الحالات على عواصم هذه البلدان. وما زالت عملية التوصيل هذه تتجاوز باستمرار حتى الآن المناطق الريفية والمناطق الداخلية في البلدان النامية، حيث يشهد الفقر أعلى نسبة له. وعليه، فإننا نعتقد أن توسيع الهياكل الأساسية المحلية للاتصالات السلكية لتشمل المناطق الريفية ووصلها بشبكات دولية موثوقة يجب أن يشكل أولوية عليا بالنسبة للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والشائبة. وما لم يتم توسيع نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية، يظل الوصول إليها مقصوراً على نخبة متعلمة حضرية في البلدان النامية، متجاوزاً المناطق الريفية والطبقات الفقيرة. ونرى هنا أن نظم تكنولوجيا السواقل الرقمية السريعة النمو توفر حلولاً جديدة.

١٤ - ويتمثل إحدى الدلائل على ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة في التقدير الذي يشير إلى أن زيادة كثافة الخطوط الهاتفية في أفريقيا جنوب الصحراء إلى خط رئيسي واحد لكل مائة نسمة (من الرقم الحالي البالغ ٠,٤٦ خط رئيسي لكل مائة نسمة) يتطلب استثماراً بقيمة ٨ مليارات دولار. بيد أن هذا التقدير يفترض أن كلفة الخط الرئيسي يعكس بشكل دقيق ما هو سائد في الأسعار الدولية، في حين أن التجربة تبين أن التكلفة الفعلية في أفريقيا جنوب الصحراء تفوق هذا الرقم عادة بثلاثة أضعاف. وبذلك فإن ضخامة ونطاق التحدي المتمثل في جعل الخدمات الأساسية للاتصالات والمعلومات في متناول الجميع في البلدان النامية يجعل من المستصوب التركيز على الصعيد المجتمعي وعلى تعزيز المهام الإنمائية الرئيسية، كالتعليم، بدلاً من التركيز على مستوى الأسرة أو الفرد. وحتى لو تحقق ذلك لرأينا أن تسخير ونشر إمكانات التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في البلدان النامية يمثل تحدياً بالغ الصعوبة.

١٥ - وليس بوسع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاضطلاع وحدها بمثل هذا الاستثمار الضخم والباهرظ الكلفة باستمرار، والذي من شأنه أن يساعد على تخفيف حدة الفقر وفتح موارد جديدة للرزق ويفتح أبواب أسواق جديدة. ونحن نناشد القطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الإنمائية الأخرى الدخول معنا في مسعى هادف ومنهجية لصوغ هذه العملية وإدارتها عن طريق:

(أ) تصور وترويج رؤية عالمية مشتركة ووعي شامل للتغيرات الحاصلة، والخروج برؤية واستراتيجية واضحتين ومقنعتين إزاء كيفية تسخير التكنولوجيات الجديدة لفائدة كافة البلدان، ولا سيما أفقرها؛

(ب) بناء القدرات البشرية والتقنية والاقتصادية الوطنية لتسهيل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في البلدان النامية؛

(ج) الترويج لاستعمال تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات المتعددة الوسائط في تنفيذ البرامج التي تعنى بالنهوض بالتنمية البشرية المستدامة، ولا سيما في المناطق الريفية؛

(د) الترويج، بمشاركة القطاع الخاص، لإعداد وإدارة ونشر معلومات وبيانات استراتيجية تتصل بمختلف أبعاد التنمية على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

١٦ - ونحن مدركون أنه سيكون لوصلات الاتصال الحديثة، ولا سيما الأساليب التي توفرها شبكة الاتصال الإلكتروني، أثر ملموس على البرامج ومحتواها وطرائقها وجودة أداؤها وبالتالي على مستقبل التعاون المتعدد الأطراف والمساعدة التقنية في حد ذاتها. ومن جهتنا، فإننا سنعمل على تسريع عمليتي الإصلاح والتغيير الداخليين اللتين نقوم بهما بشكل متواصل من أجل إنشاء منظمات حديثة فعالة التكلفة ومربوطة بشبكات اتصالات عالمية، وهذا ينطوي على تعزيز قدراتنا التقنية الداخلية وتغيير مواقف الموظفين ونظراتهم ولا سيما لدى كبار الإداريين منهم. ويتمثل أحد الأهداف الأخرى في تعزيز الروابط وتكثيف الاتصالات فيما بين مكاتبنا البعيدة، وإتاحة الفرص للمركزية وللحضور الفوري للمساعدة والدعم التقنيين.

١٧ - إضافة إلى ذلك، نعتزم مواصلة وتنسيق استراتيجياتنا لتحديث وتعزيز القدرات والفعالية. وسوف يتمثل الهدف في إنشاء شبكة معلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة تدعى "إنترنت" (شبكة إنترنت للاستعمال الداخلي) لتسهيل التعاون بين المنظمات وكفالة الاستفادة المتكاملة من اختصاصات المنظمات والتنسيق على المستوى الوطني. وسوف نسعى إلى تعزيز التعاون فيما بين منظماتنا من خلال استخدام نظم متوائمة، وهو أمر نسعى إليه منذ فترة من خلال الآلية المستقلة المتمثلة في لجنة تنسيق نظم المعلومات. كما أننا نرمي إلى كفالة توافر نظم الاتصالات والنظم الحاسوبية وسهولة الوصول إليها وتقاربها.

١٨ - وينبغي أن يكمل ذلك كله بموقع إلكتروني لكل منظمة من منظماتنا على شبكة الإنترنت، يتسم بجدائة المعلومات وحسن الإدارة ويوفر وصلات معلوماتية مباشرة بمواقع الشبكات الإلكترونية ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ومن شأن ذلك أن يضيف على منظماتنا طابع الكفاءة والمرجعية العالمية في هذا العصر الإلكتروني. وبالفعل، فمع صعوبة تقييم موثوقية المعلومات نتيجة وجود ما يزيد على ٦٥ مليون موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت، يجدر بالكيانات التابعة للأمم المتحدة أن تصبح مراكز تنسيق إلكترونية فعالة، كل في ميدان اختصاصه. وعلينا أن نجهد لجعل مواقعنا الإلكترونية مصادر رائدة للمعلومات بشأن الفقر والتنمية والاستدامة، وبشأن القيم الإنسانية العالمية والتراث الإنساني العالمي. ويعتبر بداية موفقة ما أنجزته لجنة تنسيق نظم المعلومات التي أنشئت في عام ١٩٩٤ بهدف مواصلة نهج منظمات الأمم المتحدة وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة.

١٩ - ونحن أيضا بحاجة إلى استكشاف وفهم آثار عصر تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات وإمكاناته. فهل يؤدي التقدم التكنولوجي السريع إلى نشوء حق في الاتصال وحق في الوصول إلى المعلومات؟ وما هي الانعكاسات المترتبة في سوق العمل العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بالفروق بين الجنسين ودور النقابات،

والتقسيم الدولي للعمل، وإمكانات الوصول إلى الأسواق العالمية للسلع والمنتجات والخدمات التي مصدرها اقتصادات البلدان النامية؛ وفرص الاستعانة بمصادر عالمية، ومجال نهج المشاركة من قبل الشباب والفئات المحلية والمجتمعية والمنظمات النسائية ومنظمات السكان الأصليين. وغيرها من الفئات المجردة من الحقوق الشرعية والآثار المترتبة على المسنين، والآثار المترتبة على الخدمات البريدية المعتادة، وأبعاد حقوق النشر الدولية وتجارة الخدمات؟

٢٠ - وفي الوقت الحالي، تستجيب عملية تحديث الخيارات والنهج والمحتوى بصورة عامة لاحتياجات ومفاهيم البلدان الصناعية وقطاع الأعمال فيها. ونقترح أن يكون الطلب والاحتياجات رائد عمليات تحديث المعدات والبرامج الإلكترونية بحيث تستجيب للأهداف والاحتياجات الإنمائية. ويجب أن يصبح هذا التحول من النهج التي رائدها العرض إلى النهج التي رائدها الطلب أولوية عالمية، كما يجب أن يكون لها تأثير على مسيرة عمليات التحديث المستقبلية ووتيرتها. فقط آنذاك يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تستأثر بالبلدان النامية وتؤثر فيها بصورة ملموسة، إذ أن هذه البلدان تشكل في المحصلة النهائية أسواق المستقبل. وسوف يستلزم ذلك، في جملة أمور، تصميم منتجات يلزم استخدامها البيئات التي تفتقر إلى الكهرباء (بما في ذلك المعدات غير المرتبطة بالطاقة الكهربائية، كالمعدات العاملة بالطاقة الشمسية أو العاملة بتكنولوجيات أجهزة التدوير)، وكذلك فئة الأميين (على نحو يسهل الوصول إلى المعلومات من خلال البرامج الإلكترونية القائمة على الصور، والمحتوى المتنوع ثقافيا ولغويا). بيد أن الشراكات والتحالفات سوف تنطلق من واقع تقني ومالي.

٢١ - وهكذا فإنها يساورنا قلق شديد إزاء ضخامة الاحتياجات المالية اللازمة لتضييق الثغرة الحالية القائمة بين من يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المعلومات ومن هم محرومون منها. وإن ندرة الأموال وعدم كفاية تدفقات الاستثمارات لا بد أن تعوقا عملية تحديث شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأخذ بتكنولوجيات واعدة للنهوض بالتنمية البشرية المستدامة. ولما كان من غير المتوقع أن تزداد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل هائل خلال السنوات القليلة المقبلة، فإن علينا أن نستحث نهجا ابتكارية لزيادة الكتلة الحرجة للموارد.

٢٢ - وفي نظرنا، فإن مجرد ضخامة المهمة يستلزم القيام بصورة عاجلة بتشكيل آليات تعاونية جديدة على النحو التالي:

(أ) تحالفات صناعية تربط البلدان المتقدمة بالبلدان النامية؛

(ب) شراكات تعاونية تتم في الأطر التقليدية، أي بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات، والكيانات الأكاديمية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

٢٣ - وقد اتفقنا، نحن رؤساء المنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على أن نقوم متعاونين وبصورة أكثر منهجية، بتطوير النهج الاستراتيجية تجاه المسائل العريضة المتعلقة باقتصاد المعلومات العالمية وبمجتمعتها، لذا، اتفقنا على أن نتعهد بتحسين وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية للاتصالات والمعلومات.

٢٤ - وبغية تبيان قدرتنا على سد الفجوة في المعلومات، اتفقنا على أن نضطلع، من خلال إجراءات منسقة على الصعيد القطري، بمشاريع نموذجية في الميادين العريضة المبينة في التذييل المرفق.

٢٥ - وتتسم مشاركة الدول الأعضاء بأهمية أساسية في الاستجابة لتحديات التغيير. وعليه فإننا ندعو الأمين العام، بوصفه رئيسا للجنة التنسيق الإدارية، إلى إطلاع الجمعية العامة على هذا البيان التماسا لإقرارها له. وسوف يقدم الرؤساء التنفيذيون البيان أيضا إلى مجالس إدارة منظماتهم.

تذييل

المجالات الإرشادية للمشاريع النموذجية المحتملة

١ - التعليم والتعلم التفاعليان عن بعد: تتناقص قدرة الأساليب التقليدية للتعليم والتعلم على الاستجابة لتزايد الطلب على التعلم، نتيجة لتفشي الأمية، وندرة المدرسين وأعضاء هيئة التدريس ذوي المؤهلات الجيدة، وتناقص الأموال العامة المخصصة للقطاع التعليمي، وتزايد تقبل مفهوم التعلم المتواصل مدى الحياة في عالم رائده التغير السريع. وعلى جميع مستويات العملية التعليمية، يمكن للتعليم عن بعد أن يشكل عنصرا مكملا ناجعا للتدريس والتدريب التقليديين، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير وإيصال الخدمات التعليمية الى البلدان المعزولة والمناطق المعزولة، والتي غالبا ما تكون هي الأفقر. فحيثما تتبين صعوبة القدرة على اقتناء جهاز تلفزيون يجب على المرء الاعتماد عادة على جهاز الراديو واستحداث وسائل إعلام للمجتمع المحلي، ولا سيما الإذاعة الريفية.

٢ - الطب عن بعد: يوفر الطب عن بعد فرصا للممارسة الطبية والتعليم الطبي من خلال الجمع بين الاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات الطبية. ويتيح الطب عن بعد الاتصال التفاعلي بالوسائل السمعية البصرية بين الأطباء والأطباء الممارسين في المواقع النائية، ويسر تبادل المعلومات الطبية لأغراض البحث والتعليم، كما يتيح توفير صور تشخيصية وتحاليل سريرية عن بعد للتعويض عن النقص في الاختصاصيين/إسداء المشورة للأطباء. وهكذا تساعد الوسائل الالكترونية في تحسين نوعية الخدمات الصحية والإنجابية وإيصالها إلى المناطق الريفية. ومن شأن الوصول إلى خدمات الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية أن يساعد في تغيير دور العاملين الصحيين، وأن يعزز من نوعية الخدمات الصحية ونظام الرعاية الصحية الوقائية وإيصالها إلى المجتمعات الريفية التي تعاني من قلة تلك الخدمات.

٣ - ممارسة النشاط المصرفي عن بعد وبرامج الائتمانات الصغيرة: بإمكان ممارسة النشاط المصرفي عن بعد أن يساعد المصارف على التكيف مع احتياجات الفقراء، والاتصال بالأميين والفقراء على مستوى القرية وتعزيز برامج الائتمانات الصغيرة. وقد صممت التكنولوجيا المتوافرة لسوق قوامها مجتمع سكاني ريفي عريض وفقير تسود الأمية فيه، وتزيد فيه نسبة الجريمة ويتفشى فيه الغش.

٤ - حماية البيئة وإدارتها: تشكل حماية البيئة وإدارتها ميدانا واسعا لمختلف تطبيقات تكنولوجيات المعلومات، بما في ذلك ممارسات الحراجة وقطع الأخشاب على نحو مستدام وإدارة النفايات والتخلص منها، ودعم خدمات الإرشاد الزراعي، وإدارة الموارد المائية، وإدارة عمليات الري واستغلال الموارد الطبيعية.

٥ - العمليات والترتيبات القائمة على المشاركة ورشاد الحكم: ليست الاتصالات وسيلة لنشر المعارف والمعلومات والقيم فحسب، ولكنها تشكل أيضا عنصرا أساسيا في جميع المجتمعات الديمقراطية. ولا بد

من أن يؤثر طابعها الفوري في عملية صنع القرار في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتجارية. كما أنه سيكون لها أثر على نظم وأجهزة الحكم الديمقراطية (أو الاستبدادية)، مما يؤثر في قدرتها على الاستجابة، وفي شفافيته، ومساءلتها، وتعزز النهج القائمة في المجتمع المدني على المشاركة والتي يشكل الإنسان محورها، على نحو يمكن النساء والشباب بصورة خاصة. وتعد التكنولوجيا ملائمة لإقامة هياكل جديدة على المستوى المجتمعي لإدارة شؤون الفرد والجمهور من جانب جميع المشاركين في التنمية المستدامة ولتمكين الفئات الأكثر تأثراً بالفقر بفسح المجال الواسع أمامها للوصول إلى المعلومات والشركاء.

٦ - المختبرات الظاهرية لحل مشاكل التنمية: أصبح في الإمكان الأخذ الآن بأساليب عمل جديدة ممكنة لم تكن لترد في البال قبل سنة خلت. فمن خلال الجمع بين شبكة الإنترنت وتكنولوجيا الحقيقة الظاهرية وإجراء عمليات الحوسبة الثلاثية الأبعاد في الوقت الحقيقي، وغيرها من تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية عن بعد، والبرامج الإلكترونية الجماعية والعمل الجماعي الظاهري، يمكن حالياً إنشاء كليات دائمة غير مرئية تضم علماء يعملون على مواضيع بحثية حساسة، بكلفة ضئيلة نسبياً. ويتمثل الهدف الرئيسي في وصل الباحثين المدركين للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والذين لديهم معرفة بها، بالهياكل الأساسية والممارسات الراسخة في البلدان المتقدمة بغية إتاحة الوصول إلى الدراية والمعلومات العلمية بوتيرة أسرع، وعلى نطاق أوسع وبشكل تفاعلي، مما يتيح نشر هذه المعلومات بالسرعة الممكنة. وتشكل هذه التقنيات واحداً من الحلول لمشكلة هجرة الكفاءات من الجنوب إلى الشمال، مما يتيح لعلماء الجنوب أن يقفوا عملياً على جميع المناقشات الرئيسية التي تحدث في أوساط الأبحاث العالمية.

٧ - جعل المعرفة والثقافة العالمية في متناول الجميع: لم تتمكن المؤسسات العامة للإعلام التي تعتبر مركزاً طبيعياً للوصول إلى المعلومات المطلوبة للتنمية، من استغلال إمكاناتها استغلالاً كاملاً في البلدان النامية، وذلك بسبب ضخامة الاحتياجات ذات الصلة وندرة الموارد. وتوفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لهذه المؤسسات وسيلة لترويج خدمات إعلامية فعالة الكلفة وإنمائية التوجه لجميع قطاعات المجتمع، بالاعتماد على شبكات الاتصال الإلكترونية القطرية والإقليمية. وتتمتع المعلومات الإلكترونية المتاحة للعموم بأهمية خاصة، وهي ميدان يبدو أن سوق المعلومات يهمله لأسباب عديدة هي: قلة الربحية المتوقعة، وضآلة عدد القراء، أو الطابع العمومي للبيانات الأصلية وهذا ما يثير تناقضا أكبر. وينبغي وضع قوائم لمثل هذه المعلومات، وتحويلها إلى بيانات رقمية وتوفير الوصول إليها بواسطة الحواسيب التي تحتزن برامج الإنترنت، ودعمها بسياسات عامة ملائمة بشأن مسائل حقوق النشر المتصلة بتكنولوجيات المعلومات، واستحداث صناعات ثقافية إلكترونية والترويج للإنترنت بوصفها مرفقا عمومياً يمكن للجميع الوصول إليه بأقل كلفة ممكنة.

المرفق الثالث

بيان لجنة التنسيق الإدارية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية

١ - لا تزال التنمية المستدامة تحدياً من أهم التحديات التي تواجه الإنسانية وهي تقترب من القرن الحادي والعشرين. بيد أن هناك اهتماماً متنامياً بأن الإخفاق في التعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية في مناطق شاسعة من العالم، لحل المشاكل الاجتماعية الملتهبة، وتصحيح الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة والظلم المتزايد، ووقف تدهور البيئة، سيحد من القدرات الوطنية في الاستجابة لتحديات المستقبل بشكل دائم.

٢ - والرأي الجماعي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركين في لجنة التنسيق الإدارية أن مفهوم التنمية المستدامة يعتبر إطاراً "جامعاً" في مجال السياسة العامة بالنسبة لكامل طائفة الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. وتدعو التنمية المستدامة بشكلها الوارد في جدول أعمال القرن ٢١، وهو خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، إلى تنفيذ سياسات مترابطة تشجع التنمية المستدامة، وتحسين الإنصاف الاجتماعي والاستدامة البيئية. ولذا فهي تتطلب نهجاً أكثر تكاملاً في وضع السياسات، يتضمن طرقاً جديدة في التفكير، وآليات مؤسسية جديدة وشراكات جديدة مع مجموعة واسعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

٣ - والمطلوب جهد مجدّد يضطلع به على نطاق المنظومة لمعالجة آثار عولمة الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة، مع الأخذ في الاعتبار بالفرص الرئيسية الجديدة التي تتفتح أمام التجارة والاستثمار وتدفق المعلومات والتكنولوجيا. وكذلك مخاطر تهيمش أفقر البلدان وأفقر الفئات داخل البلدان، خاصة النساء والأطفال.

٤ - وقد عززت النتائج التي تمخضت عنها سلسلة من مؤتمرات التنمية العالمية الكبرى التي عقدت خلال التسعينات^(١) من الالتزامات الدولية بتحقيق التنمية المستدامة. وقد ركزت هذه الاجتماعات الانتباه على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ولا سيما الأولوية الساحقة للتخفيف من الفقر. والفقر الواسع الانتشار عامل رئيسي في إدامة الركود الاقتصادي، والحرمان الاجتماعي، وسوء الصحة وتدهور البيئة. وقد زادت مؤتمرات أخرى من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية المستدامة^(٢).

٥ - وقد بذلت جهود ناجحة لتوعية الرأي العام وتعبئة التعاون الدولي، وكذلك لاتخاذ برامج محددة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ووضع آليات مؤسسية ذات صلة على الأصعدة الدولية، والإقليمية والوطنية والمحلية. بيد أن هناك الكثير الذي ما يزال يتعين عمله لاستعادة الزخم الذي ولده مؤتمر ريو، والوفاء

بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر. وثمة حاجة إلى قيادة سياسية أكبر لتكوين شراكة عالمية تحقق التقدم في جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - ولجنة التنسيق الإدارية عازمة على مجابهة التحديات الرئيسية التي تكتنف التنفيذ الفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر ريو. وستتطلب عملية المتابعة درجة كبيرة من تكامل السياسات. وتعتزم لجنة التنسيق الإدارية الاستمرار في وضع الأدوات والتقنيات الفعالة الكفيلة بتحسين التنسيق على نطاق المنظومة في منظومة الأمم المتحدة. وقد تم بالفعل الاضطلاع بتغيير وتكيف رئيسيين في هذا الصدد لدعم التنفيذ الفعال على الصعيدين الدولي والوطني.

٧ - وتعلق لجنة التنسيق الإدارية أكبر أهمية على تحسين تنفيذ التزامات ريو على الصعيد الميداني، من خلال نهج منسق على الصعيد القطري. وهي تؤيد بصفة خاصة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي، الذي يتمتع بإمكانية هائلة لتنفيذ البرامج العملية. وسيشمل التعاون المعزز منظمات إقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة.

٨ - ولجنة التنسيق الإدارية ملتزمة بزيادة تعزيز التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية، تشمل المنظمات غير الحكومية، والجماعات الرئيسية وغيرها من عناصر المجتمع المدني. وسيجري استقصاء الروابط بين المسؤوليات التنفيذية لمصادر المعلومات، ووضع السياسات والبرامج التنفيذية في الفترة التي ستلي استعراض عام ١٩٩٧.

٩ - وترى لجنة التنسيق الإدارية أن نظام مدير المهام للجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات قد أدى إلى استعمال أكثر فعالية للموارد والخبرات الفنية المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة وأنه يبشر بتحسين على الجهود السابقة في التعاون بين الوكالات. بيد أن النظام لم يحقق بعد إمكاناته الكاملة من ناحية تحديد صلات السياسة وتقاسم المسؤوليات لتحقيق التعاون الكامل بين البرامج. وستواصل لجنة التنسيق الإدارية تعزيز التنسيق بين الوكالات بهدف العمل بنهج سياسة أكثر تكاملاً وأكثر فعالية في التكليف. وستؤدي اللجنة المشتركة بين الوكالات دوراً هاماً في هذا الشأن.

١٠ - بيد أن التنسيق لا يمكن تحقيقه على صعيد الأمانات فقط. ذلك أن الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، المشاركين في لجنة التنسيق الإدارية، يحذون وضع سياسات للتنمية المستدامة على الصعيدين الحكومي الدولي والوطني تتسم بقدر أكبر من الوضوح والاتساق. وسيسهل التوجيه الواضح على الصعيدين الدولي والوطني، إلى حد كبير، جهود وكالات الأمم المتحدة في الاضطلاع بولاياتها بفعالية، وسيقلل من إمكانية تبديد الموارد المالية الشحيحة.

١١ - وتمثل الأزمة المالية التي تؤثر على الأمم المتحدة وعلى كثير من وكالاتها المتخصصة قيلاً كبيراً يترك مجالاً ضيقاً للمبادرات الموسعة. ولم تتحقق التوقعات التي أثيرت في ريو بشأن الموارد الإضافية.

ونتيجة لذلك، تواجه منظمات كثيرة صعوبة في الاضطلاع بالأنشطة الهامة الناجحة عن المؤتمر، وفي الاستجابة لاحتياجات لجنة التنمية المستدامة من الأعمال الإضافية.

١٢ - وقد أدت الخبرة المكتسبة من المؤتمر إلى أن تؤمن لجنة التنسيق الإدارية إيماناً راسخاً بأن الوقت قد حان لاتخاذ نهج جديد في صنع السياسة يؤكد على تدابير عملية لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن إعادة توجيه مناقشات السياسة الحكومية الدولية، بشكل نافع، بحيث تركز على عدد محدود من المسائل الاستراتيجية ذات الأولوية، مع التأكيد على الروابط بين إدارة الموارد ودور الجهات الفاعلة الاقتصادية والفئات الرئيسية. فمثل هذا النهج يحفز إيلاء اهتمام أكبر بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل السكان، والجنسين، والصحة، وتأثر الأطفال، والإنتاج وأنماط الاستهلاك، وبوسائل التنفيذ، ولا سيما آليات التمويل، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتعليم.

الحواشي

(١) مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل).

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الدورة التاسعة)، والاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة ومؤتمر القمة العالمي للأغذية.

تذييل

التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة: مذكرة تفسيريةمن المفهوم إلى العمل

١ - مثلت الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تحدياً رئيسياً لمنظومة برامج ومؤسسات الأمم المتحدة برمتها. وقد ترتب على التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ وغيره من اتفاقات ريو، وكذلك الحاجة إلى تقديم دعم متصل متعدد التخصصات للعمليات الحكومية الدولية في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما للجنة التنمية المستدامة، أثر كبير على جميع برامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقريباً سواء بصورة مشتركة، وخاصة من خلال لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات - أو بصورة فردية. وترى لجنة التنسيق الإدارية أنه تم التصدي لهذا التحدي بحماس وبالالتزام قوي من جانب منظومة الأمم المتحدة. وقد أثبتت الوكالات المتخصصة والبرامج أنها مرنة بما يكفي لإجراء تغييرات هيكلية وبرنامجية وميزانية تمكّنها من تقديم الدعم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢ - بيد أن منظومة الأمم المتحدة تواجه صعوبة رئيسية تتمثل في أن مجالس الإدارة وهيئات تقرير السياسة ليس لديها جميعاً نفس الفكرة عن مفهوم التنمية المستدامة. ففي بعض الحالات، تجري التسوية بين الاستدامة والإدارة السليمة بيئياً للموارد الطبيعية، مع إغفال مسائل اجتماعية واقتصادية أوسع. ولا بد من تحسين تنسيق السياسات في عديد من مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة ضماناً لوجود سياسات متماسكة، وبرمجة مشتركة أكثر فعالية، واستخدام أكفأ للموارد، وتجنب الازدواجية الناشئة عن تداخل المهام التي قد تسند إلى أمانات مختلفة من قبل مجالس إدارتها.

٣ - وتتطلب التنمية المستدامة نهجاً نوعياً مختلفاً إزاء التنسيق على مستوى تقرير السياسة ومستوى تنفيذ البرامج. وقد كان على وكالات الأمم المتحدة وأمانات المؤتمرات أن تضع ترتيبات مؤسسية جديدة تسهل التعاون فيما بين القطاعات، وأساليب جديدة للبرمجة داخل المؤسسات وفيما بينها. وجاري الآن أيضاً تجديد مؤسسي في وكالات المعونة الوطنية. والعمل بهذه النهج وتعزيزها على نطاق أوسع سيزيد من التعاون بين الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء تعزيز التنسيق الفعال على صعيد اتخاذ القرار الحكومي الدولي، وبلغة جدول أعمال القرن ٢١، تقوم لجنة التنمية المستدامة بـ "ترشيد القدرة على اتخاذ القرار الحكومي الدولي من أجل تكامل المسائل البيئية والإنمائية". وهذه الولاية لم تنفذ بعد على الوجه الكامل. ودور اللجنة سياسي؛ فليس لها سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالعمليات الحكومية الدولية الأخرى. وإن كان بوسعها تشجيع النهج المشتركة للسياسة، الموجهة إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات، وتعزيز التنمية المستدامة إذا تحققت الاستجابات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

التحديات الماثلة

نهج جديد في صنع السياسة الدولية

٥ - أوضحت التجربة في وضع وتنفيذ السياسة، في السنوات التي مضت منذ مؤتمر ريو، الحاجة إلى نهج جديدة تؤكد الجوانب التنفيذية في التنمية المستدامة. ويمكن بشكل نافع إعادة تنظيم الحوار الحكومي الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة للنظر في عدد محدود من المسائل الاستراتيجية ذات الأولوية، وذلك لوضع نهج أكثر تركيزاً للأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على الصعد الدولية والإقليمية والقطرية. وتؤيد لجنة التنسيق الإدارية المقترحات المتعلقة ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بعد عام ١٩٩٧، الواردة في تقرير الأمين العام عن التقدم العام المحرز منذ ريو^(١). وسيعرض برنامج العمل الجديد عدداً محدوداً من المجالات الموضوعية إلى دراسة متعمقة، تركز الأعضاء على الروابط بين الفصول ذات الصلة في جدول أعمال القرن ٢١ ودور القطاعات الاقتصادية ذات الصلة والفئات الرئيسية. وسيعزز هذا النهج تأكيداً جديداً على المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل أنماط الإنتاج والاستهلاك، والسكان، والصحة، والآثار على الجنسين والأطفال ووسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات والتعليم، مما سيكون مسألة لازمة للسياسات العملية والمتكاملة.

العمليات على الصعيد الإقليمي

٦ - نشأت، منذ المؤتمر أشكال جديدة من التعاون فيما بين الوكالات على الصعيد الإقليمي. وهي تشمل التعاون بين اللجان الإقليمية والممثلين الإقليميين للوكالات والبرامج العالمية للأمم المتحدة. ومن الأمثلة على ذلك اعتماد برنامج العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وقيام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بإنشاء اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية، كما تشمل مذكرة التفاهم التي يجري وضعها بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي بشأن التعاون في مجال الإمداد بالمياه، والبيئة والمرافق الصحية في أفريقيا، وعلاوة على ذلك، اضطلعت المنظمات الإقليمية خارج منظومة الأمم المتحدة بدور نشط في بعض المناطق في إعداد خطط وبرامج إقليمية لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة وسواها من الأنشطة البرنامجية الدولية، وفي تنفيذ الاتفاقيات. بيد أن تحقيق توازن أفضل بين العمل على الصعيدين العالمي والإقليمي سيكون لازماً للنجاح في المرحلة التالية من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أيضاً، في مجالات التنمية المستدامة التي تثبت فيها أن النهج الإقليمية هي الأكثر تبشيراً بالنجاح، استقصاء إمكانيات إسناد دور تنسيقي أنشط للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.

٧ - ويلزم تكثيف التنفيذ الإقليمي لاتفاقيات ريو الثلاث، وهي الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع الحيائي (البيولوجي)، واتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وخاصة من خلال الاضطلاع بمبادرات تستهدف الربط بين الأنشطة والمشاريع في مجالات الجفاف والتصحر، وتغير المناخ، والغابات والتنوع الحيائي. والتعاون الإقليمي مسألة حيوية كذلك في تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات ذات الصلة الناشئة عن مجموعة من المؤتمرات العالمية التي

نظمها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠، التي تضمنت جميعها المبادئ الأساسية وأهداف السياسة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وسيظل التعاون الإقليمي ذا أهمية كبرى في تنفيذ الاتفاقات البيئية الإقليمية.

العمليات على الصعيد الوطني

٨ - من المسلم به أن التعاون المؤسسي على الصعيد القطري ينبغي أن يقوم على أساس الاحتياجات والحاجات القطرية وعلى سياق تمكيني مناسب، فحيثما توجد استراتيجيات قومية للتنمية المستدامة، وحيثما تشجع الترتيبات المؤسسية الوطنية نهجا متكاملا، فإن هذا يسهل التعاون والشراكة فيما بين الوكالات. بيد أن التقدم في هذه المجالات بطيء. فالمنظمات التي لها أساسا أدوار تحليلية أو معيارية وليس لديها تمثيل قطري لا يتوفر لها الوصول المباشر على الصعيد القطري، ووسائلها في التفاعل مع الشركاء المحتملين قليلة.

٩ - وثمة حاجة إلى تحسين التنسيق على الصعيد القطري، ليس فقط بين المنظمات الدولية والإقليمية، وإنما وعلى وجه الخصوص بين برامج وأنشطة المانحين، التي يجري الاضطلاع بها في بعض الأحيان في معزل عن الأنشطة ذات الصلة فيما بين الوكالات وآليات التنسيق الوطنية. وثمة حاجة إلى هذا التنسيق لتنفيذ مبادرات جدول أعمال القرن ٢١، وللمتابعة الفعالة بين مراكز التنسيق التي تعالج الاتفاقيات البيئية والاجتماعية والإنمائية الرئيسية. ولم تتحول بعد مذكرات الاستراتيجيات القطرية، التي اقترحت أساسا للتنسيق على الصعيد القطري، إلى آلية يمكن أن تحقق التعاون الفعال فيما بين المنظمات، كما أن نظام المنسق المقيم لم يحقق بعد إمكاناته الكاملة، ويحتاج إلى المزيد من التعزيز والالتزام من قبل المنظومة ككل.

استعراض التنسيق فيما بين الوكالات*

لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات ونظام مدير المهام فيها

١٠ - اتخذت لجنة التنسيق الإدارية، فور مؤتمر ريو تقريبا، ومع مراعاة أحكام جدول أعمال القرن ٢١، قرارا بشأن إقامة إطار مؤسسي لتعزيز الاستجابة المنسقة على نطاق المنظومة لاحتياجات متابعة المؤتمر. وقد بُني هذا الإطار على نموذج مبتكر يجمع بين مهام التنسيق المركزي المنصوص عليها في ولايات لجنة التنسيق الإدارية ومهام لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا والتخصيص اللامركزي لمسؤوليات محددة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، القائم على أساس مواطن قوتها النسبية، للقيام بعمل مدير المهام لعناصر برنامجية شتى في جدول أعمال القرن ٢١.

* اضطلعت لجنة التنسيق الإدارية باستعراض لعمل لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات كجزء من أعمالها التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ويرد في هذا الفرع من البيان موجز لنتائج هذه الممارسة الاستعراضية.

١١ - ومع اكتساب المزيد من الخبرات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وفي عمل لجنة التنمية المستدامة تطورت أساليب التعاون فيما بين الوكالات إلى حد كبير. وقد اكتسبت اللجنة المشتركة بين الوكالات أهمية بصفتها مظلة للمبادرات التنسيقية التي تعطي في نفس الوقت مطلق التصرف لآليات عديدة أكثر تخصصاً مشتركة بين الوكالات. وتبين التجربة أن تلك الآليات عملت على أحسن ما يكون عندما اتخذت نهجاً موضوعياً مركزاً يسمح لها بأن تستفيد فائدة أكبر من الخبرات الفنية والموارد المتوفرة لكل وكالة وأن تزيد من التعاون التقني التفصيلي فيما يتصل بالبيانات أو المعلومات أو السياسات أو الممارسات أو البرامج التنفيذية. ويلزم أن يؤخذ هذا في الاعتبار تماماً في الأعمال المقبلة، التي تشمل تحسين فعالية اللجنة الفرعية المعنية بالمياه العذبة واللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية، التابعتين للجنة التنسيق الإدارية. وكانت لجنة التنمية المستدامة قد دعت إلى إقامة اللجنة الفرعية الثانية.

١٢ - وقد أصبح العمل على نطاق المنظومة، الذي يستهدف زيادة توسيع وتعميق التعاون والتنسيق بين الوكالات في متابعة مؤتمر ريو، عملية مستمرة في منظومة الأمم المتحدة. وهي تشمل مواصلة النظر في التدابير التي تستهدف تحسين القدرة الإنجازية والتنسيق على الصعيد الميداني وتعزيز تنسيق السياسات على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية، وتحسين التفاعل بين اللجنة المشتركة بين الوكالات وغيرها من هيئات وآليات لجنة التنسيق الإدارية للتنسيق فيما بين الوكالات، وتبسيط طلبات الإبلاغ، وإشراك منظمات خارج منظومة الأمم المتحدة، وذلك ضمن جملة أمور.

١٣ - وينبغي أن يواصل نظام مدير المهام زيادة التفاعل مع الترتيبات الأخرى فيما بين الوكالات، بما في ذلك الترتيبات الموضوعية لمتابعة مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة عقدت مؤخراً. وقد تعدى هذا النظام نطاق منظومة الأمم المتحدة، بغية إشراك منظمات حكومية دولية وعمليات أخرى ذات صلة، وكذلك شركاء من جماعات رئيسية ومنظمات غير حكومية.

١٤ - وينبغي لمديري المهام مواصلة توسيع جهودهم لإشراك جماعات رئيسية على نطاق أوسع في المشاورات المتعلقة بإعداد تقارير اللجنة وتنفيذ أنشطة التنمية المستدامة وأن يدعوا، حسب الاقتضاء، خبراء من الجماعات الرئيسية للمشاركة في اجتماعات الخبراء التي تعقد بين الوكالات.

١٥ - وفيما يتعلق بلجنة التنسيق الإدارية، ساعدت هذه الترتيبات الناشئة منظومة الأمم المتحدة عموماً على أن تكون بمثابة آلية تتسم بالمرونة والتعاون والمشاركة لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتنسيق أنشطة مختلفة للتنمية المستدامة. ومن الأمثلة الناجحة للتعاون على نطاق المنظومة، ولا سيما على الصعيدين البرنامجي والقطري، البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذي وضع كترتيب مشاركة فيما بين الوكالات دعماً للمنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية؛ وفرقة العمل غير الرسمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، المنشأة للاستجابة لاحتياجات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات؛ والتعاون في سياق برنامج اللجنة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة. وقد تم الآن ربط

برامج تعاونية عديدة بين الوكالات، سبقت المؤتمر، ولا سيما في مجال العلم والمعلومات والتحليل، باللجنة المشتركة بين الوكالات، عن طريق نظامها الخاص بمدير المهام، مثل برنامج المناخ العالمي.

١٦ - وترى لجنة التنسيق الإدارية أن نظام مدير المهام للجنة المشتركة بين الوكالات قد أدى بصفة عامة إلى استعمال أكثر فعالية للموارد والخبرات المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة، وهو تحسن مشجع بالمقارنة بالجهود السابقة في التعاون والتدابير المشتركة بين الوكالات. فقد رشّد هذا النظام من إعداد تقارير اللجنة وسهل مساهمات المنظمات على أساس ولاياتها المتخصصة. وساعد، بتشجيع الاتصال وتبادل المعلومات بشكل منهجي، على نشر المعرفة بوسائل تعزيز التنمية المستدامة، وقلل من ازدواج الجهود.

١٧ - ورغمما عن ذلك، ترى لجنة التنسيق الإدارية أن نظام مدير المهام لم يحقق بعد كامل إمكانياته في تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات. وقد خلص استعراض عمل اللجنة المشتركة بين الوكالات، الذي اضطلعت به لجنة التنسيق الإدارية، إلى نتيجة مؤداها أن هناك حاجة إلى توازن أفضل في التنسيق على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية/الميدانية، ولا يزال التعاون على الصعيد الإقليمي ناقصا - رغمًا عن تعيين وكالات، في بعض الحالات، مثل اللجنة الاقتصادية - الاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، منسقا لمجالات برنامجية محددة من برنامج العمل الإقليمي.

١٨ - وسيلزم زيادة تحديد أدوار مدير المهام، للتمييز بين المهام الحالية للبيانات والمعلومات، مثلا، والتعاون على الصعيد الإقليمي أو الوطني في مجال إنجاز البرامج. وينبغي تشجيع مديري المهام على تعزيز البرمجة المشتركة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى تشجيع نهج أكثر تكاملا يتضمن البعدين الاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة.

مسائل الموارد

١٩ - يتضمن التنسيق بين الوكالات فوائد وتكاليف. والهدف منه الجمع بين المهارات التخصصية والموارد المالية لفرادى الوكالات كيما يمكن للسياسات، وموارد المعلومات، والبرامج التنفيذية أن تعالج بشكل أفضل مشاكل محددة للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، قد تستخدم الموارد بطريقة تحقق فعالية التكاليف بشكل أفضل عندما تتعاون الوكالات بأسلوب تبادلي التعزيز، أو عندما تقبل توزيع العمل الذي يتجنب ازدواج البرامج. بيد أن المشاورات والربط بين المتخصصين في ميادين مختلفة يستغرقان بعض الوقت. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة يمكن أن تسهل الاتصالات وتعجل بها، فإن الاتصالات المباشرة لا تزال لازمة لتوليد الاستجابة وتحسين النتائج. وتتطلب الاجتماعات وقتا من الموظفين لإعداد ورقات وتقارير المناقشات، كما تتطلب مصاريف سفر.

٢٠ - لذا فلنظام مدير المهام تكاليفه. وقد وضعت مسؤوليات الإبلاغ على نطاق المنظومة عبئا ضخما على فرادى المنظمات، نظرا لأن النهوض بها يكون في نطاق الموارد البشرية والمالية المتوفرة. وقد كان من الصعب ماليا الاحتفاظ بتمثيل لدى اللجنة ولدى اللجنة المشتركة بين الوكالات وفي الاجتماعات المتصلة

بجدول أعمال القرن ٢١ وفي الاجتماعات المتعلقة بولايات الوكالات. وسيؤدي الاستمرار في تنفيذ اتفاقات سياسية جديدة تم التوصل إليها على الصعيد الحكومي الدولي، وتدعو إلى برمجة مشتركة، إلى نشوء طلبات إضافية.

٢١ - أما الأزمة المالية المؤثرة على الأمم المتحدة وعلى كثير من وكالاتها وبرامجها المتخصصة فلا تفسح إلا مجالاً محدوداً لقيام فرادى الوكالات، أو على نطاق المنظومة، بمبادرات مبتكرة تتسم بمزيد من التعاون. ولم تتحقق التوقعات التي أثارها مؤتمر ريو بزيادة في الموارد المتوفرة، رغمًا عن أن الأنشطة التي تعين الاضطلاع بها قد زادت إلى حد كبير. لذا، ترى مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة أنها مضطرة للاضطلاع بولاياتها الأصلية وبالولايات المنبثقة عن المؤتمر واحتياجات العمل في اللجنة. وبالإضافة إلى أن التغييرات التي تجري في البرامج والإجراءات تحقق تحسينات ملموسة، فإنها تتيح في الوقت نفسه فرصاً جديدة وتدعو إلى مزيد من الالتزامات والمطالبات من قبل الدول الأعضاء.

٢٢ - وثمة حاجة إلى زيادة تعزيز البرمجة المشتركة، التي تشرك بشكل مباشر عدداً محدوداً من أكثر الوكالات اهتماماً. والرسالتان الرئيسيتان لجدول أعمال القرن ٢١ هما تكامل السياسات والحاجة إلى جهود منسقة. بيد أن من الواضح أن الجهود المبذولة لتعزيز النهج المتكاملة إزاء التنسيق على صعيدي تقرير السياسة وتنفيذ البرامج لا تقابلها آليات تمويل منسقة. ووكالات الأمم المتحدة المشاركة في البرامج المشتركة عادة ما يتعين عليها الحصول على تمويل من هيئاتها التمويلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على كفاءة الموارد. وينبغي، في هذا السياق، زيادة الجهود المبذولة لتعزيز فعالية التعاون بين مختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك تلك الواقعة خارج منظومة الأمم المتحدة مثل المصارف الإنمائية الإقليمية. وثمة حاجة، علاوة على ذلك، للاستمرار في وضع ترتيبات للتمويل المشترك، كيما يمكن تقديم مقترحات تمويل مشتركة لتنظر فيها مؤسسات وآليات التمويل المناسبة بشكل أكثر فعالية.

الحاشية

(أ) E/CN.17/1997/2

المرفق الرابع

بيان لجنة التنسيق الإدارية عن أمن الموظفين

١ - تعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حاليا في مواقع أكثر قربا من الخطوط الأمامية للنزاع بل في داخل مناطق النزاع، وكذلك في الحالات المتفجرة والمعقدة سياسيا. وهذا يتجلى في الخسائر التي تكبدتها منظومة الأمم المتحدة من القتلى والجرحى في العام الماضي.

٢ - وفي ظل هذه الظروف، ثمة ضرورة ملحة لأن تنظر منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في النقطة التي تصبح عندها منطقة ما أو حالة ما خطيرة بدرجة تستوجب سحب موظفي منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وقد ناقش الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص للأمن المعقود في روما في ٦ و ٨ أيار/مايو ١٩٩٧ مجموعة كبيرة من القضايا المختلفة المتصلة بأمن وسلامة الموظفين ووضع توصيات بشأنها (انظر ACC/1997/10)، ولجنة التنسيق الإدارية تؤيد توصيات هذا الاجتماع تأييدا كاملا وترغب في أن تبرز عددا من المسائل ذات الأهمية المباشرة لسلامة وأمن الموظفين في حالات الأزمات التي تحتاج أن تعالجها منظومة الأمم المتحدة بشكل مشترك تحت رعاية مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، كما يلي:

(أ) أمن الموظفين الوطنيين: في مناطق النزاع التي يطلب من موظفي منظومة الأمم المتحدة العمل فيها، كثيرا ما يتحمل الموظفون الوطنيون مغبة أي استنكار أو عداة للأمم المتحدة. وبالتالي كثيرا ما يكون الموظفون الوطنيون، مواطنو البلد المعني، هم أول ضحايا الانتقام، ويكون هذا صحيحا بدرجة أكبر إذا كان إجلاء الموظفين الدوليين قيد النظر أو حدث بالفعل؛

(ب) يلزم اتخاذ إجراء عاجل لكفالة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمساعدة هؤلاء الموظفين؛

(ج) التنسيق مع بعثات حفظ السلام وغيرها من البعثات الميدانية: كثيرا ما يجد موظفو منظومة الأمم المتحدة أنفسهم يعملون جنبا إلى جنب مع بعثات الأمم المتحدة العسكرية وغيرها من البعثات الميدانية. ويلزم أن تعزز منظومة الأمم المتحدة الآليات الرسمية التي تستطيع في إطارها جميع الوكالات والبرامج والصناديق أن تتعاون للسعي إلى تحقيق أهداف وولايات كل منها بالتنسيق مع بعضها البعض؛

(د) التدريب: مجموعة برامج التدريب المستخدمة حاليا في المنظومة نجحت تجربتها في الميدان طوال السنوات العدة الماضية. وهي قيد الاستعراض المتواصل. ويحتاج الأمر إلى توزيع هذه المجموعة من البرامج بأقصى سرعة ممكنة ولا سيما على جميع المديرين في الميدان، ويلزم أن تتاح الأموال اللازمة لذلك بسهولة.

(هـ) الإجهاد: موظفو الأمم المتحدة نتيجة للمهام الموكولة إليهم معروضون لمستويات متزايدة من الإجهاد. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى برنامج شامل لتخفيف الإجهاد يتضمن التدريب وإسداء النصائح واستخلاص المعلومات. ومن الضروري أن تتاح الموارد الإدارية والمالية المرتبطة بذلك واللازمة لتنفيذ هذا البرنامج؛

(و) وإدراكا من أعضاء لجنة التنسيق الإدارية للحقيقة المتمثلة في أن تنفيذ تدابير الأمن سيتطلب موارد إضافية، فسيواصلون إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتمويل جميع التدابير اللازمة لتعزيز أمن الموظفين؛

(ز) ترحب لجنة التنسيق الإدارية بالبيانات التي صدرت مؤخرا عن الهيئات التشريعية، بما فيها البيان الرئاسي المؤرخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧ من مجلس الأمن، وخاصة حيث أشارت هذه البيانات إلى ما يلي:

١٠ إنشاء المزمع لمحكمة جنائية دولية، وهو البيان الذي يذكر المجلس فيه جميع الدول وغيرها من الجهات المعنية بالحاجة إلى تقديم الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي إلى العدالة؛

٢٠ اتفاقية أمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها، التي يطلب فيها المجلس إلى جميع الأطراف المعنية أن تضمن سلامة وأمن هؤلاء الموظفين فضلا عن موظفي المنظمات الإنسانية.

٤ - تنوي لجنة التنسيق الإدارية أن تتابع باهتمام شديد تنفيذ البيانات المذكورة في الفقرة ٣ (ز) أعلاه.

المرفق الخامس

بيان من لجنة التنسيق الإدارية بشأن شروط الخدمة وتطبيق مبدأ نوبلمير

قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تعتمد البيان التالي لتقديمه إلى الجمعية العامة:

"دأبت لجنة التنسيق الإدارية في السنوات الأخيرة على مناشدة الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية (ICSC) على استرداد قدرة النظام الموحد للأمم المتحدة على المنافسة في مجال المكافآت. وفي البيان الذي وجهته لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، شددت اللجنة على أهمية التحرك في جبهتين في وقت واحد: السعي النشط والمستمر لتحقيق الكفاءة، وتحسين الأداء، بما في ذلك الأداء الإداري، والإصلاح الهيكلي والإداري؛ والمتابعة النشطة بذات القدر من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية للتدابير اللازمة لاسترداد الشروط التنافسية للخدمة على أساس إعادة صياغة مبدأ نوبلمير. وهذان الهدفان معا يشكلان جزءاً من السياسات الراسخة للجمعية العامة. لذا ينبغي السعي لتحقيقهما معا بنشاط وبتعزيز متبادل.

"وفي نفس البيان شددت لجنة التنسيق الإدارية على أن الحالة المالية الخطيرة التي تواجه المنظومة حالياً لا تزال تشكل شاغلاً بالغ الأهمية بالنسبة للرؤساء التنفيذيين، لذا ينبغي أن يمنح الأعضاء الأولوية القصوى للبحث عن الحلول اللازمة للأزمة المالية. وفي البيان ذاته أشار إلى أنه ينبغي ألا يدخر أي جهد، على صعيد الأمانات، لتحسين الإدارة واحتواء التكاليف، من أجل تذليل القيود التي ظلت تعوق الميزانية منذ أمد طويل. وشدد على أن الشرطين الأساسيين للنجاح في هذه الجهود في نهاية المطاف يتمثلان في توخي المرونة وروح الابتكار في إدارة الموظفين، والقدرة على اجتذاب أفضل الموظفين أداء وحفزهم والاحتفاظ بهم، من أجل مواصلة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية.

"وفي نفس البيان أعاد أعضاء لجنة التنسيق الإدارية كذلك التأكيد على مسؤوليتهم عن معالجة هيكل تكاليف منظماتهم، حسبما جاء في التقرير المقدم من اللجنة بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين (A/C.5/50/11). وفي نفس السياق، أشاروا إلى أنه لربما يلزم أن تكون طرائق وترتيبات التنفيذ مختلفة من منظمة إلى أخرى، وذلك بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع الهيئات التنفيذية المعنية بالأمر، مع مراعاة القيود المفروضة على الموارد وصيانة الموارد البرنامجية بشكل تام.

"وخلال العامين المنصرمين أكدت الجمعية العامة كذلك من جديد على ضرورة أن تكفل لمنظومة الأمم المتحدة القدرة اللازمة على التنافس فيما يتعلق بشروط الخدمة.

"ورغم أن لجنة التنسيق الإدارية تحبذ اعتماد قاعدة عريضة لتحديد المكافآت، إلا أن الجمعية العامة أيضا ظلت تؤكد من جديد على التفسير الحالي لمبدأ نوبلمير بوصفه الأساس اللازم لتحديد مكافآت النظام الموحد في رتب الفئة الفنية وما فوقها (أي، ضرورة أن يكون النظام الموحد للأمم المتحدة قائما على مستويات المكافأة المعمول به في نظام الخدمة الوطنية الأعلى أجرا).

"وعلى أساس الدراسة التي أجرتها لتطبيق مبدأ نوبلمير، أبلغت لجنة الخدمة المدنية الدولية الجمعية العامة في دورتها الخمسين^(١) أنه استنادا إلى تقييم فني أجري وفقا للمنهجية المعتمدة فإن مستويات التعويض الإجمالي للخدمة المدنية في ألمانيا الاتحادية تعد أفضل من الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة في الوقت الحاضر - وهي الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة.

"بيد أن مكافآت الأمم المتحدة لا تزال تحدد على أساس الخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة. وبالتالي لم يعد مبدأ نوبلمير منطبقا.

"وفي قرارها ١٢٦/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قررت الجمعية العامة أن تعيد النظر في مسألة الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة في دورتها الثانية والخمسين.

"وعلى أساس التسليم بمدى تعقيد التحول من نظام الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة يعتبر هيكل المكافآت والتصنيفات فيه مماثلا لهيكل الأمم المتحدة والتعديلات الإضافية المتمثلة، في المعاشات، في جملة أمور أخرى، تقترح لجنة التنسيق الإدارية أن يكون الهامش هو الآلية التي يمكن بها تطبيق مبدأ نوبلمير فعلا. ومن ثم يتم التسليم بالاستنتاجات الفنية للجنة الخدمة المدنية الدولية على النحو المناسب.

"وحيث أن الفارق بين مستويات المكافأة للخدمة المدنية في ألمانيا والخدمة المدنية الاتحادية للولايات المتحدة يبلغ حاليا نحو ١١ في المائة، فإن لجنة التنسيق الإدارية توصي الجمعية العامة بتنقيح الهامش من نطاقه الحالي وهو ١١٠ - ١٢٠ إلى النطاق ١٢٠ - ١٣٠. كما تطلب اللجنة إلى الجمعية العامة أن تدعو لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى أن تقدم إلى الجمعية، في موعد لا يتجاوز انعقاد دورتها الثالثة والخمسين في عام ١٩٩٨، تعديلا مناسبا لجعل مكافآت النظام الموحد للأمم المتحدة تدخل ضمن نطاق الهامش المنقح ١٢٠ - ١٣٠."

الحاشية

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٠، الإضافة (A/50/30/Add.1).

الفقرة ٤٧ (أ).

- - - - -